شروط وأحكام الخدمات البنكية الرقمية ("الشروط والأحكام")

بموجب هذه الوثيقة، أنا/نحن نوافق على أن الشروط والأحكام الواردة أدناه واجبة التطبيق على أي من وكافة الخدمات البنكية المقدّمة لنا عن طريق بلينك. كما نؤكد بصورة نهائية بأننا: (1) قرأنا هذه الشروط والأحكام وفهمناها جيدًا؛ (2) نوافق على الالتزام بها.

1. التعريفات

"بلينك" منصة بنكية رقمية تعمل على تقديم الخدمات البنكية الرقمية للعملاء من خلال قناة رقمية، وهي علامة تجارية مسجلة يملكها ويديرها البنك.

"قناة رقمية" الوسيلة الإلكترونية التي ستمكن العملاء من الوصول إلى الخدمات البنكية الرقمية والتي ستكون في البداية بصيغة تطبيق يمكن الحصول عليه من خلال الهواتف المحمولة وغيرها من الأجهزة الذكية، كما يشير إلى أي قناة رقمية أخرى قد يوفرها البنك مستقبلًا.

"البنك" بنك المال الأردني (كابيتال بنك)، وهي شركة مساهمة عامة قائمة ومرخصة بموجب قوانين المملكة الأردنية الهاشمية لغايات تقديم الخدمات البنكية و المالك للعلامة التجارية "بلينك".

"الخدمات البنكية الرقمية" الخدمات البنكية الرقمية التي يقدمها البنك للعملاء من خلال بلينك، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر)، فتح حسابات بلينك وتشغيل وإدارة هذه الحسابات وتحويل الأموال وإصدار البطاقات (بطاقة السحب وبطاقة الائتمان)، وخدمات السحب وأي خدمات بنكية أخرى ستقدم للعميل من وقت لآخر (وفقًا لتقدير البنك المطلق) من خلال بلينك.

"حساب بلينك" الحساب الرقمي الذي فتحه البنك ويديره للعميل على بلينك وفقًا لعملية التشغيل الرقمية المنصوص عليها في الشروط والأحكام، ويشمل هذا الحساب الحسابات الجارية الرقمية وحسابات التوفير الرقمية وحسابات الودائع الرقمية، وغيرها من الحسابات التي يوفرها البنك من حين لآخر بعملة الدينار الأردني أو بالعملات الأجنبية.

"العميل/الشخص" أي شخص طبيعي يمتلك حساب مسجّل وفعال والذي يوافق البنك على طلبه، وتتضمن الإشارة إلى ذلك الشخص كافة المصطلحات التي تشير إلى المفرد والمثنى، والجمع وصيغة المذكر والمؤنث.

"نموذج طلب فتح الحساب" النموذج / الطلب (سواء بصفته طلب فتح حساب أو غير ذلك) الذي يعمل البنك بموجبه على فتح حساب بلينك للعميل.

"جهاز الصراف الآلي" جهاز الصراف الآلي أو أي جهاز آخر يستخدم من خلال "بطاقة" سواء كان تابعًا للبنك نفسه أو لغيره من البنوك والمؤسسات المالية المشارِكة التي تقبل البطاقات التي يحددها البنك من وقت لآخر.

"كلمة مرور بلينك" كلمة المرور التي تتكون من أحرف وأرقام و / أو أي أحرف خاصة والتي خصصها العميل في وقت إنشاء حساب بلينك لاستخدامها للحصول على الخدمات البنكية وإجراء الحركات من خلال بلينك.

"التوقيع": هو توقيع العميل بتوقيع فعلي حي او بتوقيع الكتروني على شروط واحكام الخدمات البنكية الرقمية و على نموذج طلب فتح حساب بلينك ويشمل ذلك دون حصر توقيع العميل بما يفيد موافقته القطعية على المعاملات التي يجريها عند استخدامه خدمات البنك الرقمية وخدمات بلينك وعلى أي خدمات او معاملات أخرى ذات علاقة عبر القنوات الالكترونية للبنك.

" كلمة المرور لمرة واحدة" كلمة مرور لمرة واحدة يضعها النظام ويرسلها إلى رقم هاتف العميل المسجل على بلينك.

"اسم المستخدم للعميل" هوية العميل الخاصة التي تتكون من البريد الإلكتروني وكلمة المرور والتي ستستخدم لتمكينه من الحصول على الخدمات البنكية التي يقدمها بلينك.

"كشف حساب بلينك" الكشف الذي يصدره البنك ويحتوي على تفاصيل حركات ومعاملات العميل والذي يتضمن رصيد حساب (حسابات) بلينك الخاصة به عند طلب العميل

"الحوسبة السحابية" تقنية إلكترونية تعمل باستخدام الشبكة العالمية (الإنترنت)، وتتوفر من خلالها الوسائل التي تُمكن البنك من الوصول إلى التطبيقات الإلكترونية التي تخوله لإنشاء وتخصيص تطبيق إلكتروني يتضمن الخدمات التي يقدمها البنك للعميل عن طريق الإنترنت.

"حساب العملات الأجنبية" حساب بلينك الذي يفتحه البنك للعميل باستخدام عملة أخرى غير الدينار الأردني.

"يوم عمل" أي يوم عمل تمارس فيه البنوك أعمالها المعتادة.

"بطاقة" بطاقة الفيزا (بطاقة ائتمان أو بطاقة دفع مباشر) الصادرة عن "البنك" إلى "حامل البطاقة" .

"حامل البطاقة" الشخص الذي أصدر له البنك بطاقة الفيزا لغايات استخداماته الشخصية

"حساب البطاقة" حساب بطاقة الفيزا الذي فتحه البنك لغايات تسجيل جميع الأرصدة والديون التي تتعلق بحامل البطاقة وفقًا للشروط المحددة أدناه والتي تشمل - دون أي قيود - جميع الديون المترتبة على حامل البطاقة نتيجة لأي سحب نقدي و/أو نفقات و/أو خصومات مالية ناشئة عن أو تتعلق بالحركات التي تجري باستخدام البطاقة أو غيرها.

حساب التأمينات النقدية" الحساب الذي يقوم البنك بفتحه وربطه بالبطاقة الائتمانية الممنوحة مقابل ضمان نقدي، وذلك لغرض حجز مبلغ نقدي مقدم من العميل كتأمين وضمان لالتزاماته الحالية أو المستقبلية الناشئة عن استخدام البطاقة الائتمانية، ويُستخدم هذا الحساب حصريًا لهذه الغاية ووفقًا للشروط والأحكام المعتمدة لدى البنك.

"معاملات البطاقة" أي سحب نقدي أو مبالغ يقدمها أو يحتسبها البنك أو أي تاجر مقابل أي سلع أو خدمات أو امتيازات أو حجوزات (بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - أي حجوزات لأي وسيلة نقل جوًا أو بحرًا أو برًا أو باستخدام القطارات أو أي وسيلة أخرى من وسائل النقل أو حجز الفنادق أو استئجار أماكن للإقامة، سواءً أجريت من قبل "حامل البطاقة" أو باستخدام "البطاقة" أو "البطاقات" أو "كلمة المرور" أو أي وسيلة أخرى، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الطلبات عبر الإنترنت أو البريد أو الهاتف أو الفاكس والحجوزات التي وافق عليها أو أجراها حامل البطاقة بغض النظر عما إذا كان موقّعًا على إيصال الشراء أو السحب النقدي أو أي من القسائم أخرى.

"السحب النقدي" المبالغ التي يحصل عليها الشخص عن طريق البنك أو أي من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى أو أي جهاز صراف آلي يحمل شعار فيزا، مستخدمًا "البطاقة" أو "رقم البطاقة" أو "كلمة المرور" أو أي طريقة أخرى يوافق عليها حامل البطاقة.

"النفقات" كافة المشتريات التي تكون قيمتها مستحقة الدفع من قبل "حامل البطاقة" والناتجة عن إصدار أو استخدام البطاقة و/أو كل عملية شراء باستخدام "رقم البطاقة" أو "كلمة المرور" تقيد قيمتها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: جميع معاملات البطاقة والرسوم والعمولات والفوائد والمدفوعات، والأضرار وأتعاب المحاماة والنفقات.

"سقف الائتمان" الحد الأقصى للرصيد المدين الذي يسمح به "البنك" لحسابات البطاقة "، حيث يجري إخطار "حامل البطاقة الرئيسية" بهذا السقف من وقت لآخر.

"الرصيد الحالي" إجمالي الرصيد المدين الخاص بـ "حساب البطاقة" والذي يكون مستحق الدفع لصالح "البنك" وفقًا لسجلات "البنك" في تاريخ إصدار كشف الحساب، بما في ذلك جميع النفقات والمطالبات المالية.

"التاجر" أي شخص أو مركز بيع أو شخص اعتباري يعمل على توريد السلع و/أو تقديم الخدمات ويقبل بـ "البطاقة" كوسيلة للدفع أو الحجز من قبل "حامل البطاقة".

"رصيد البطاقة المستخدم لبطاقات الائتمان" وجوب دفع رصيد حساب البطاقة كاملًا في موعد لا يتجاوز تاريخ الاستحقاق المحدد من قبل "البنك".

"الحد الأدنى لتسديد مبالغ بطاقات الائتمان" النسبة التي يحددها "البنك" من وقت لآخر من الرصيد غير المسدد أو الحد الأدنى للمبلغ الذي قد يحدده "البنك" في كشف الحساب.

"كلمة المرور" كلمة المرور الخاصة بحامل البطاقة والتي تمكنه من استخدام البطاقة من خلال أجهزة الصراف الآلي و / أو أي من أجهزة الصراف الآلي الأخرى المعتمدة لغايات الحصول على سحوبات نقدية.

"حامل البطاقة" أي شخص صدرت "البطاقة" باسمه وفُتح له "حساب البطاقة" في البداية من قبل "البنك".

"كشف الحساب" الكشف الشهري أو الدوري الذي يصدره "البنك" إلى حامل البطاقة ا متضمنًا تفاصيل الحساب الجاري المستحق والمترتب على "حامل البطاقة" ، لصالح البنك.

"قانون الامتثال الضريبي للحسابات" قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية والذي من بين متطلباته أن تعمل المؤسسات المالية الأجنبية وبعض المؤسسات الأجنبية غير المالية بالإبلاغ عن الأصول الأجنبية التي يحتفظ بها مالكي الحسابات الأمريكية لديهم أو اخضاع المبالغ المؤهلة منها للاقتطاع.

2. الخدمات البنكية الرقمية

2.1 يجب أن تعمل الشروط والأحكام على تنظيم الخدمات البنكية الرقمية المقدمة للعميل عن طريق بلينك.

2.2 يجب على العميل استكمال طلب فتح الحساب والموافقة عليه الكترونيا من قبله باستخدام التطبيق. يجب أن يتضمن طلب فتح الحساب الوثائق والموافقات (بما في ذلك نموذج اعرف عميلك) والإقرارات المنصوص عليها في الفقرة 2.3 أدناه، بالإضافة إلى أي نماذج أو موافقات أو وثائق أخرى يطلبها البنك كشرط لاستيفاء متطلبات البنك المركزي الأردني و/أو السياسات والإجراءات الرقمية الخاصة بالبنك.

2.3 يجب على العميل تزويد البنك عند طلبه بجميع البيانات والمعلومات والوثائق المتعلقة بهويته ووضعه القانوني والمالي، بما في ذلك:

- تقديم البيانات والمعلومات المتعلقة به ونسخًا من وثيقة الهوية وكذلك كافة الوثائق المطلوبة بما في ذلك الوثائق المادية التي يمكن قراءتها آليًا (بواسطة المسح الضوئي أو التعرف الضوئي أو التصوير الفوتوغرافي) أو الوثائق الإلكترونية التي يمكن قراءتها إلكترونيًا بواسطة، على سبيل المثال لا الحصر، الرمز الشريطي أو رمز الاستجابة السريعة.
- تقديم المعرفات الحيوية الخاصة بالعميل عند طلب النظام لذلك، مثل المعرفات المتعلقة بقزحية العين أو بصمة الإصبع أو بصمة الوجه أو غيرها.
- استخدام (الكاشف الحي) إذا لزم الأمر، مثل تقنيات الاتصال السمعي البصري أو غيرها والقدرة على تحديد تاريخ ووقت عملية تسجيل الاتصال السمعي البصري.
- إكمال الإقرار وتوقيع نموذج اعرف عميلك الكترونيا.
- إكمال وتوقيع نموذج الإقرار الخاص بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، في حال كان واجب التطبيق على العميل.
- اية وثائق و/أو بيانات أخرى قد يطلبها البنك من العميل من وقت إلى آخر التزاماً بأية تشريعات و/أو سياسات و/أو إجراءات معمول بها.

2.4 يُفوِّض العميل البنك بشكل قطعي لا رجوع عنه ولا قيد أو شرط، للتحقق من جميع المعلومات والبيانات والمستندات المُقدَّمة عبر "بلينك"، وإلى الحد ا المسموح به حسب القوانين النافذة ذات الصلة، و ذلك من خلال التواصل مع السلطات المعنية أو تعيين أي طرف ثالث. وبالإضافة إلى ذلك، يُمنح العميل البنك إذنًا لاستخدام أو تخزين أو نقل أي معلومات شخصية للعميل فقط لغرض التحقق من هوية العميل عبر المصادقة البيومترية واكتشاف أي تزوير أو تزييف للوثائق و/أو البيانات، على ان يقوم البنك بذلك وفقًا للقوانين والانظمة ذات الصلة. وستكون معالجة مثل هذه المعلومات محدودة للأغراض المحددة للتحقق من هوية العميل عبر المصادقة البيومترية والتحقق من الوثائق و/او البيانات. ومن المفهوم أن المعلومات المشتركة ستُحفظ مشفرة بشكل آمن

2.5 يقوم البنك بمراجعة طلب فتح الحساب والوثائق المقدمة وتأكيد موافقته أو رفضه للطلب في غضون 10 أيام من تاريخ تقديم الطلب.

2.6 من خلال تأكيد قبول الشروط والأحكام و الموافقة عليها الكترونيا وذلك وفقًا لتوجيهات تطبيق بلينك ومتطلباته، فإن العميل يوافق ويؤكد بموجبه على أن هذا القبول يمثل إقرارًا صحيحًا وملزمًا وقانونيًا وساريًا بالموافقة على هذه الأحكام والشروط.

2.7 يجوز للبنك تحديث الشروط والأحكام على أن يتم إعلام العميل بهذه التحديثات وطلب موافقة العميل على هذه التحديثات إلكترونيًا. يقر العميل ويوافق على أنه قد لا يتمكن من الحصول على الخدمات البنكية الرقمية واستخدامها حتى يؤكد قبوله للتحديثات المتعلقة بالشروط والأحكام.

2.8 يوافق العميل ويقر بموجبه على أن كافة الطلبات والإقرارات والمعلومات والإشعارات والمراسلات الأخرى المتبادلة إلكترونيًا بين البنك والعميل فيما يتعلق بالخدمات الرقمية يجب أن تكون بشكل إلكتروني عن طريق بلينك، على انه يجوز للبنك ان يطلب من العميل قيامه بالتوقيع سواء بتوقيع فعلي حي او الكترونيا على أي وثائق او أوراق او مستندات او طلبات ذات علاقة بالخدمات الرقمية التي يطلبها العميل عبر بلينك او عبر أي من قنوات البنك الرقمية.

2.9 ستعقد الاتصالات بين العميل والبنك من خلال طرق الاتصال المسموح بها والمنصوص عليها في الفقرتين 2.13 و2.14 من الشروط والأحكام. لا يجوز للعميل طلب تسليم أو استلام الخدمات البنكية الرقمية من خلال الورق المطبوع أو الحضور الشخصي أو الإشعار وجهاً لوجه و / أو من خلال أي تعامل أو اتصال مباشر ويكون ذلك متروكاً لقرار البنك منفرداً.

2.10 يوافق العميل على أنه يجب أن يكون لاستخدام الخدمات البنكية الرقمية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تحويل الأموال أو تسديد الفواتير أو الاقتراض أو تسديد حساب بطاقة أو التقدم بطلب أو تفعيل أو قبول شروط خدمة إضافية أو قبول أو استلام الوثائق أو الإشعارات، والإدارة الذاتية لحساب (حسابات) بلينك أو تغيير أي من إعدادات وكلمات مرور ومعلومات جهة الاتصال المخزنة في تطبيق بلينك) نفس القوة والتأثير والنفاذ كما لو أنها كانت موقعة ومسلّمة من قبل العميل للبنك في نسخ ورقية.

2.11 يوافق العميل ويؤكد بشكل قطعي على أن السجلات الإلكترونية الخاصة بالبنك نافذة وذات قوة ثبوتية كاملة بين الأطراف ما لم يتم استلام اعتراض من العميل على الحركات خلال 14 يوم (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر رصيد حساب (حسابات) بلينك والحركات والوثائق المخزنة و / أو الاتصالات الإلكترونية).. علاوة على ذلك، يوافق العميل بموجبه على أن محتوى السجلات الإلكترونية الخاصة بالبنك يعتبر كاملاً وصحيحًا. يكون للنسخ المحفوظة أو المستخرجة من الوسائل التقنية الحديثة وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والبريد الإلكتروني والتي يملكها البنك، الصبغة القانونية في الإثبات كتلك الأصلية منها. تعتبر النسخ والمطبوعات التي يقدمها البنك في أي نزاع أدلة مقبولة وملزمة للعميل. ولن يكون البنك ملزمًا بتقديم الوثائق الأصلية، ويقر العميل بانه على علم بأن التوقيعات والمعاملات الالكترونية المنسوبة اليه هي ادلة قانونية مقبولة وملزمة له..

2.12 يجب أن يكون العميل متصلاً بالإنترنت، ومسجلاً، ومفعلاً في قناة رقمية واحدة على الأقل ليتمكن من الوصول إلى تطبيق بلينك واستخدام الخدمات البنكية الرقمية، كما يجب عليه تحميل البرنامج (وأي تحديثات له) اللازم للوصول إلى التطبيق واستخدامه وعرضه وتحميله والذي يمكنه من قراءة وحفظ الوثائق بصيغتي بي دي أف وإتش تي إم ال. يجوز للبنك وفقًا لتقديره الخاص رفض تقديم الخدمة إذا لم يعمل العميل على تحديث ميزات الأمان الخاصة ببرنامجه أو في حال كان جهاز الكمبيوتر أو الهاتف المحمول الخاص به معطل أو معدّل (على سبيل المثال هاتف محمول "مكسور الحماية").

2.13 يجوز للبنك التواصل مع العميل باستخدام طرق الإشعار الإلكترونية الآتية:

- عن طريق إرسال بريد إلكتروني إلى العنوان الذي قدمه العميل لغايات استخدامه في الخدمات البنكية الرقمية، مرفقًا بالوثائق أو الروابط أو التعليمات اللازمة لمراجعة الوثائق المنشورة على الإنترنت؛
- عن طريق رسالة نصية قصيرة إلى رقم الهاتف الذي قدمه العميل للبنك لغايات استخدامه في الخدمات البنكية الرقمية؛
- عن طريق رسالة عبر الواتساب إلى رقم الهاتف الذي قدمه العميل للبنك لغايات استخدامه في الخدمات البنكية الرقمية؛
- عن طريق عرضها على شاشة جهاز العميل أو عن طريق أي رسالة أو تنبيه آخر "داخل التطبيق" أثناء استخدام الخدمات البنكية الرقمية وتطبيق بلينك؛
- من خلال الوسائل الكترونية الأخرى التي قد يحددها البنك ويتيحها للعميل من وقت لآخر.

2.14 يجوز للعميل التواصل مع البنك باستخدام طرق الإشعار الإلكترونية الآتية:

- عن طريق الاتصال هاتفيًا بـ {فريق خدمة العملاء} على الرقم {065200100}؛ و
- عن طريق ارسال رسالة من خلال تطبيق بلينك؛
- من خلال الوسائل الكترونية الأخرى التي قد يحددها البنك ويوفرها للعميل من وقت لآخر.

2.15 يجب أن يتحمل العميل وحده مسؤولية إشعار البنك بأي تغيير يتعلق ببريده الإلكتروني المسجل، أو رقم هاتفه المحمول أو أي عناوين إلكترونية أو بريدية أخرى يستخدمها لغايات الخدمات البنكية الرقمية. كما يجب أن يقدّم هذا الإشعار للبنك من خلال أي من طرق الإشعار المسموح بها المدرجة في البند 2.12.

2.16 كما يلتزم العميل بإبلاغ البنك فوراً عن أي حالة احتيال أو قرصنة أو أي اختراق أمني، وذلك لغايات اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل البنك بما في ذلك إيقاف الحساب أو الخدمة، و في حال عدم إعلام البنك يتم إعفاء البنك من كافة المسؤوليات والأضرار.

2.17 يعفي العميلُ البنك من أي مسؤوليات تتعلق بالاستخدام غير المصرح به أو فقدان كلمة المرور الخاصة بحساب بلينك ولأي سبب كان.

2.18 لا يحق للعميل إجراء أي من الحركات البنكية أو الانتفاع من الخدمات البنكية الرقمية حتى يصدر البنك موافقته على طلب فتح الحساب وسيتمكن خلال هذه المدة من الوصول بشكل محدود إلى القناة الرقمية فقط. في حال موافقة البنك على طلب فتح الحساب، يقوم البنك خلال 24 ساعة من صدور الموافقة تمكين العميل من الوصول إلى الخدمات البنكية الرقمية بشكل كامل.

2.19 في حال علم العميل بوجود أي أنشطة غير مصرح بها على حساب بلينك الخاص به أو في حال تعرض بريده الإلكتروني أو كلمة المرور للسرقة، فعندها يجب عليه إشعار البنك بذلك في أقرب وقت ممكن من خلال أحد طرق الإشعار المسموح بها. يبقى العميل مسؤولًا عن أي حركات أُجريت باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به.

2.20 يكون العميل مسؤولًا بشكل كامل عن الحفاظ على اسم المستخدم وكلمات المرور التي تثبت هويته ويتعهد بعدم الكشف عن مثل هذه المُعرفات / أو كلمات المرور الخاصة بحساب بلينك للآخرين، كما يجب عليه توخي الحذر في حال استخدام الخدمات الإلكترونية في الأماكن العامة. يقر العميل بشكل مسبق بأنه لا يجب استخدام كلمة المرور الخاصة بحساب بلينك من قبل أي شخص أو جهة اخرى غيره وتحت أي ظرف كان، حيث أن كافة الحركات التي ستنفذ باستخدام اسم المستخدم وكلمة مرور حساب بلينك خاصته ستعتبر حركات مصرح بها من قبله شخصيًا وسيكون لها ذات الأثر الإلزامي للوثائق الرسمية المصادق عليها من قبل البنك كدليل، في حين أن البنك لن يكون مسؤولًا عن أي حركات أجريت باستخدام الانترنت أو من خلال أي مصدر آخر ولأي سبب كان.

2.21 يقر العميل ويدرك ويوافق على أن توقيعه وتسجيله الالكتروني وكلمة المرور الخاصة بحساب بلينك وكافة طرق التحقق الأخرى التي يستخدمها البنك والتي قد تشمل على سبيل المثال لا الحصر المكالمات الصوتية و/ أو المرئية تعتبر وسائل كافية لإثبات هويته لدى البنك. وبناءً عليه، فإن جميع الحركات التي ستنفذ باستخدام أحد هذه الوسائل ستعتبر صادرة عن العميل بشكل شخصي وسيكون وحده مسؤولًا عن أي حركات تنفذ سواءً من قبله أو من قبل أي شخص آخر.

2.22 لا يجوز للعميل الكشف عن أو تفويض أو منح صلاحية الوصول لوثائق إثبات الشخصية الخاصة به لدى البنك لأي طرف ثالث (بما في ذلك اسم المستخدم الخاص به وكلمة المرور). يكون العميل وحده مسؤولًا لدى البنك عن أي أنشطة غير مصرح بها أو استخدام للخدمات البنكية الرقمية من قبل أي طرف ثالث.

2.23 يجوز للبنك تعليق الوصول إلى الخدمات البنكية الرقمية في حال إدخال كلمة مرور خاطئة. يمكن للعميل طلب إعادة تفعيل الوصول إلى هذه الخدمات من خلال التواصل مع البنك باستخدام أحد طرق الإشعار المسموح بها.

2.24 يقر العميل ويفهم بشكل كامل المخاطر المتعلقة باستخدام الخدمات البنكية الرقمية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أعمال القرصنة والانتهاكات والوصول غير المصرح به للخدمات البنكية الرقمية من قبل الأطراف الثالثة، والكشف عن وفقدان البيانات الشخصية وكذلك الاحتيال الالكتروني. في حال عدم إعلام العميل للبنك بتعرضه لهذه الحالات فور حدوثها يتم إعفاء البنك من أي مسؤولية تتعلق بأي خسائر او مطالبات تعرض لها العميل

2.25 يتم إشعار العميل عن تعليق الخدمات البنكية الرقمية، أو تعطيلها أو حجبها أو تعليق أي جزء منها لفترة من الوقت ، ودون الحاجة لإشعار مسبق في الحالات التي تكون خارج عن إرادة البنك.

يجب على العميل الالتزام بالشروط والأحكام والتعليمات التي يقدمها البنك بشكل آلي بدقة، حيث تتضمن معلومات مفصلة حول استخدام الخدمات البنكية الرقمية.

2.26 يجب أن يكون العميل مسؤولًا عن توفير الحماية والصيانة اللازمة لأجهزته ودفع كافة التكاليف والنفقات والرسوم المترتبة على ذلك. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية نتيجة وجود أي خلل في البرنامج الذي يستخدمه العميل أو نتيجة استخدامه لبرنامج غير مأذون به، مما قد يهدد سلامة وفعالية الخدمات المقدمة، كما لن يكون البنك مسؤولًا عن الفيروسات التي قد تُعرض بيانات العميل الشخصية أو حساب (حسابات) بلينك الخاص به للخطر.

2.27 يحق للبنك تسجيل أي رسوم / عمولات / مصاريف / فوائد على حساب بلينك كمقابل لتقديمه للخدمات البنكية الرقمية حسب نشرة الأسعار المعلنة.

2.28 يحق للبنك الامتناع عن إرسال أي حوالات أو دفع أي مبالغ في حال كان رصيد حساب بلينك غير كافٍ في وقت إرسال الحوالة. كما يحق له الامتناع عن إرسال أي حوالات في حال تجاوز العميل لعدد الحوالات المسموح به يوميًا مع مراعاة إعلام العميل عن سبب عدم إرسال الحوالات

2.29 يجب على العميل الالتزام بإرسال الحوالات من حساب بلينك البنكي الخاص به وفقًا لعدد الحوالات المسموح به يوميًا وضمن نطاق الرصيد المتوفر. بخلاف ذلك، سيعتبر طلب إرسال الحوالة باطلًا وسيتم إعلام العميل أسباب تعذر ارسال الحوالة ولن يتحمل البنك أي مسؤولية فيما يتعلق بعدم قدرة العميل على إرسال هذه الحوالة.

2.30 سترسل جميع الحوالات الداخلية والمحلية بشكل تلقائي وستقيد على حساب بلينك في اليوم الذي ترسل فيه. لا يحق للعميل إلغاء الحوالة بعد تأكيدها (إرسال الحوالة). حيث أن ارسال هذه الحوالات يكون بناءً على موافقة العميل المسبقة علما ان الرسائل النصية التابعة للحوالة اجبارية و معتمدة.

2.31 يحظر التداول بأي من العملات الافتراضية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، البيتكوين بأي شكل كان مثل فتح حساب أو استبداله بأي عملات أخرى و/أو ارسال واستقبال الحوالات لغايات بيع أو شراء هذه العملات. علاوة على ذلك، يحق للبنك الامتناع عن تنفيذ أي من الطلبات المالية المتعلقة بهذه العملات، كما يحق للبنك في أي وقت كان ودون أن تترتب عليه أي مسؤولية إغلاق أي من حسابات بلينك في الظروف التي يحدد فيها وفقًا خرق العميل لأي من أحكام التداول بالعملات الافتراضية أو لأي من الأسباب الأخرى التي تتعلق بذلك مع مراعاة إعلام العميل عند إغلاق الحساب .

2.32 يعتمد توفر خدمة الرسائل القصيرة في الخارج على شركة الاتصالات / مزود الخدمة و يجب على العميل إبلاغ البنك في حال واجه أي مشاكل متعلقة بهذه الخدمة.

2.33 يحق للبنك إغلاق حساب بلينك بشكل مباشر وتعليق وصول العميل إلى الخدمات البنكية الرقمية، عندما يعلم في أي وقتٍ لاحق بوجود خطأ و/او تضليل في المعلومات المقدمة من قبل العميل أو كتشاف البنك أن العميل مدرج على أي من قوائم المحظور التعامل معهم.

2.33.1 لن يكون البنك مسؤولًا عن أي أخطاء تتعلق بحركات الحوالات المالية مثل دفع قيمة الفواتير أو المعاملات أو الإيصالات بواسطة الخدمات البنكية الرقمية أو عن أرقام أي من الاشتراكات أو الملفات أو الأضابير أو المعاملات و/أو أي أرقام خاطئة لا تعود لفواتير العميل و/ أو معاملاته، كما لن يكون البنك مسؤولًا عن أي حوالات مالية أرسلت بالخطأ من حساب بلينك الخاص بالعميل إلى حساب أي شركة أو مؤسسة أو أي من الإدارات العامة التي تصدر الفواتير و/أو المعاملات، أو عن أي أخطاء نتيجة إدخال مبالغ تزيد أو تقل عن قيمة الفاتورة أو المعاملة المقرر دفعها، أو فيما يتعلق بعدم مقدرة العميل على إلغاء أو تعديل أي من الحركات التي أجريت باستخدام الخدمات البنكية الرقمية بعد تأكيدها (تنفيذ العملية)،علما أنه سيتم إشعار العميل بالحركات الجارية على حسابه .

2.33.2 يكون العميل مسؤولًا عن أي خسارة أو نفقات قد يتكبدها نتيجة عدم صحة/ دقة البيانات أو المعلومات التي يدخلها اثناء استخدامه لأي من الخدمات البنكية الرقمية لغرض تنفيذها من قبل البنك، كما يبقى مسؤولًا تجاه البنك حيال عدم صحة/ دقة البيانات المقدّمة.

2.33.3 في حال لاحظ العميل عدم تنفيذ البنك لأي من الحركات المطلوبة لأي سبب كان، فيتوجب عليه إخطار البنك بهذا الأمر في غضون 7 أيام من تاريخ طلب تنفيذ الحركة. ويجب على البنك مراجعة طلب العميل وإبلاغه بالنتيجة في أقرب وقت ممكن، شريطة ألا يتحمل البنك أي خسارة قد يتكبدها العميل نتيجة فشل تنفيذ هذه الحركة لأي سبب كان ما لم يكن هنالك تقصير من قبل البنك .

2.33.4 من المفهوم لدى العميل كمشترك في الخدمات البنكية الرقمية أنه من الممكن تعليق وصوله إلى هذه الخدمات في حال صدور قرار من قبل السلطة القضائية يقضي بالحجز التنفيذي أو التحفظي أو في حال صدور حكم بسبب التصفية أو الإعسار. علاوة على ذلك، ستصبح جميع الالتزامات المالية التي تترتب على العميل مستحقة وواجبة السداد بشكل مباشر و على ان يتم إشعار/إعلام العميل أو أي من ورَثته. كما يخول العميل البنك بالمقاصة بين أي مبالغ مستحقة عليه بما في ذلك أي فوائد وعمولات وبين أي أرصدة تتوفر في حسابات بلينك الائتمانية الخاصة به.

2.33.5 يوافق العميل بموجبه ويخول البنك في التصرف بكافة المبالغ والأرصدة وفي بيع كافة الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية ذات القيمة النقدية، سواءً تلك المودعة لدى البنك كعهدة (بغض النظر عن عدد الحسابات وبأي عملات كانت) أو كضمانات، وذلك لتسوية جميع المبالغ المستحقة على العميل بموجب هذه الشروط والأحكام والتعليمات على ان يتم إعلام العميل و إنذاره بذلك ، كما أنه يفوض البنك بشكل قطعي في التصرف بهذه المبالغ والأرصدة والأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية ذات القيمة النقدية بالشكل والسعر الذي يراه مناسبًا، ولإجراء المقاصة بين أي من حسابات العميل الائتمانية أو حساب البطاقة وأي مبالغ أخرى مستحقة عليه. في حال اختلاف العملات فإن العميل يخول البنك بتصريف هذه العملات بسعر الصرف السائد بتاريخه دون الرجوع له بذلك.

2.34 قد يعمل البنك على تعليق أو إنهاء الخدمات على ان يتم إشعار/إعلام العميل بذلك ولأي سبب كان بما في ذلك، أي مشاكل تقنية تتعلق بالبيانات أو بإغلاق حسابات بلينك أو أي أعطال فنية أو صيانة أو تعديلات أو أي توسيع و/أو تطوير للشبكات الخاصة بشركة (شركات) الاتصالات المعنية، أو من قبل مزود خدمة الرسائل القصيرة.

2.35 يقر العميل بأن كافة المعلومات التي يتلقاها بواسطة تنبيهات على التطبيق البنكي هي لغايات العلم فقط، ولا يجب اعتبارها دليلًا قطعيًا على تلك المسألة تحت أي ظرف كان.

2.36 يحق للعميل التقدم بأي شكوى عن الخدمات أو المنتجات المقدمة له، وسيقوم البنك بالتحقق من الشكوى والتأكد من صحتها وذلك خلال مدة (10) أيام عمل وبحد أقصى (30) يوم عمل من تاريخ تقديم الشكوى، ويحق للعميل اللجوء للبنك المركزي أو القضاء في حال عدم القناعة بالرد على الشكوى المقدمة، وعلى البنك تزويد العميل بالوسائل المتاحة لسهولة التواصل مع البنك المركزي.

يتم استقبال شكاوى العملاء بأحد الوسائل التالية:

- البريد العادي.
- البريد الالكتروني والقنوات الالكترونية الخاصة بالبنك. complaints@capitalbank.jo
- الموقع الإلكتروني.
- الخط الهاتفي المجاني علما أن المكالمات مسجلة.
- رقم الشكاوى المجاني: 080022332
- الحضور الشخصي.
- صناديق الشكاوي الموجودة بالفروع.
- الفاكس.

2.36.1 يجب على العميل إشعار البنك مباشرًة في حال تغيير رقم هاتفه المحمول أو أي من البيانات المقدمة إلى البنك عن طريق أي من وسائل الإشعار المنصوص عليها ضمن الشروط والأحكام، وبخلاف ذلك فإن جميع الرسائل الموجهة إلى هاتف العميل تعتبر صحيحة. علاوة على ذلك، يتوجب على العميل إشعار البنك مباشرةً في حال فقدان أو سرقة هاتفه المحمول من خلال الاتصال بالرقم 962 6 5200100 + أو بأي رقم آخر يزوده البنك به، ولا يجب أن يكون البنك مسؤولًا عن أي خسارة أو مطالبة تنشئ عن إرسال أي بيانات بواسطة خدمة تنبيه الرسائل القصيرة إلى هاتف العميل قبل تلقي إشعار الفقدان أو السرقة. لا يتحمل العميل أي مسائلة قانونية بعد تلقي إشعار الفقدان أو السرقة شريطة أن يتخذ كافة الإجراءات الاحترازية المعقولة للحفاظ على وحماية رقم هاتفه المحمول وإشعار البنك بفقدانه أو سرقته.

2.36.2 لن يتحمل البنك المسؤولية القانونية أو غيرها من المسؤوليات حيال فشل أو تأخر وصول البيانات إلى العميل أو أي خطأ في هذه البيانات ما لم يكن ذلك نتيجة لفعل متعمد أو إهمال من قبل البنك. لن يتحمل البنك على وجه الخصوص المسؤولية القانونية أو غيرها من المسؤوليات المتعلقة بالعواقب التي قد تنشأ عن أي أمر يحدث بشكل خارج عن إرادة البنك المعقولة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قصور أجهزة الاتصال الخاصة بالعميل عن تلقي البيانات لأي سبب كان أو أي عطل يصيب شبكات الاتصال أو الأعطال الميكانيكية أو الأعطال في مسارات الارسال أو حالات القصور الوظيفي أو الأعطال الفنية أو أخطاء التركيب أو اعتراض مسارات الارسال أو عدم دقة أجهزة العميل. من المفهوم أن البنك لم يعمل على تحديد أي شركة اتصالات كوكيل أو ممثل له كما أنه لم يعمل على تكوين أي شراكات أو تعاونات أو مشاريع مشتركة أو غيرها من العلاقات مع أي من هذه الشركات.

2.37 يتعهد العميل بإعفاء البنك من أي مسؤوليات فيما يتعلق بأي قضايا أو مطالبات أو طلبات أو التزامات قانونية أو أضرار أو خسائر أو تكاليف أو أي نفقات على اختلاف اشكالها، والتي قد تنشأ أو تترتب على البنك نتيجة موافقته على التواصل مع العميل من خلال طرق الاتصال المسموح بها والواردة في البند 2.13 من الشروط والأحكام و/أو الخدمة البنكية الرقمية.

2.38 يخول العميل البنك: (أ) بالكشف عن أو مشاركة أي معلومات أو تفاصيل أو بيانات شخصية إلى مزودي خدمات خارجيين لغايات تقديم الخدمات البنكية الرقمية. وتشمل خدمة الإشعارات عن طريق الاتصالات الرسائل القصيرة أو الرسائل من خلال واتساب و/أو توفير الخدمات المتعلقة بالتوقيع الالكتروني بما في ذلك خدمات المصادقة والتوثيق.

يدرك العميل أن الانتفاع من الخدمات البنكية الرقمية يتطلب هاتف ذكي وبرنامج بمواصفات فنية محددة إضافة إلى توفير اتصال انترنت مناسب لدعم الوصول إلى الخدمات البنكية الرقمية واستخدامها، حيث سيوفر العميل جميع هذه المتطلبات على نفقته الخاصة.

2.39 يحق للبنك مشاركة بيانات العميل داخليًا وذلك لغايات تزويده بالخدمات البنكية الرقمية.

2.40 يعتمد توفر خدمة الرسائل القصيرة في الخارج على شركة الاتصالات / مزود الخدمة. يجوز للبنك خلال فترة تواجد العميل بالخارج (ولكنه ليس ملزمًا) وبناءً على طلبه إرسال الإشعارات المتعلقة بالخدمات البنكية الرقمية من خلال أي من طرق الاتصال المسموح بها الأخرى (مثل الواتساب أو البريد الالكتروني). ولن يكون البنك مسؤولًا عن أي خسائر قد تنشأ نتيجة توقف أو تعطل او انقطاع الخدمات البنكية الرقمية أو القناة الرقمية أو أي من الأجزاء المتعلقة بها خلال فترة تواجد العميل بالخارج.

2.41 يوافق العميل على الإجراءات والتدابير المتعلقة بالمصادقة الصحيحة على الخدمات البنكية الرقمية ومعالجة البيانات التي يتخذها البنك من وقت لآخر لغايات تأمين الحركات التي تنفذ باستخدام بلينك والتوقيع. يقر العميل ويوافق على أنه يجوز للبنك أن يطلب في أي وقت و/ أو بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني أو القوانين السارية، مصادقة التوقيع الإلكتروني الخاص به من خلال مزود خدمة خارجي معتمد أو مرخص أو من قبل أي جهة حكومية مكلفة بتقديم خدمات التوثيق في الأردن. يوافق العميل بموجبه على الامتثال لكافة الإجراءات المطلوبة للمصادقة الصحيحة على توقيعه الإلكتروني وعلى كافة الإجراءات التي قد تكون مطلوبة لغايات تأمين معاملاته وحركاته عن طريق القناة الرقمية أو تلك التي قد تكون مطلوبة لغايات تمكين البنك من تقديم الخدمات البنكية الرقمية.

3. حسابات بلينك

3.1 يجوز للبنك دون طلب من العميل سد النقص في حسابات بلينك من بعضها البعض وذلك لتسهيل عمليات السحب من قبل العميل سواء بشكل مباشر أو بأي وسيلة من الوسائل باستخدام حسابات بلينك، بما في ذلك البطاقات والخدمات البنكية الرقمية الأخرى. علاوة على ذلك، فإن العميل يفوض البنك بتحويل الأموال من حساب (حسابات) بلينك إلى أي حساب (حسابات) آخر يمتلكه العميل لدى كابيتال بنك لغايات تسديد أي التزامات مستحقة على العميل لصالح البنك.

3.2 يحق للبنك قيد أي من حسابات بلينك بأي مبالغ يدفعها وأي فوائد تترتب عليه أو عمولات أو رسوم.

3.3 يجوز للبنك الامتناع عن تنفيذ أي طلبات دفع أو حوالات تطلب بصورة غير مباشرة (بخلاف صاحب الحساب شخصيًا)، وفي حالة الشك من قبل البنك بصحة أي من هذه الطلبات أو الحوالات، يجوز للبنك أن يطلب تأكيد بأن الطلبات، الأوامر وأية أنشطة بنكية أخرى صادرة عن العميل / صاحب الحساب بأي من الوسائل التي يراها البنك مناسبة.

3.4 يقر العميل ويوافق على الآتي:

- أن حسابات البنك وسجلاته تعتبر دليلًا مقبولًا لإثبات صحة الأرصدة والحركات التي أجريت أو ستجرى على حساب بلينك، ويكفي لهذه الغاية تقديم البنك كشف حساب مستخرج من الكمبيوتر أو أي من الوسائل الأخرى التي يستخدمها البنك لهذه الغايات. علاوة على ذلك، تعتبر دفاتر البنك بما في ذلك الدفاتر الالكترونية والرقمية والسجلات دليلًا قاطعًا وملزمًا للعميل..
- أن كشف حساب بلينك سيرسل للعميل بشكل دوري في التواريخ التي يحددها البنك من خلال أحد طرق الإشعار المسموح بها الواردة في البند 2.13. وفي حال اعتراض العميل على كشف حساب بلينك، فيتوجب عليه توضيح هذا الاعتراض في غضون 15 يومًا من تاريخ ارسال كشف الحساب المذكور. خلاف ذلك، فإن العميل يقر بأن كشف حساب بلينك نهائي وقطعي.
- يجوز للعميل وعلى نفقته الخاصة عرض وطباعة نسخ من كشف حساب بلينك من خلال تطبيق بلينك أو أي قناة رقمية أخرى. ولا يجوز للعميل أن يطلب من البنك أي نسخ مطبوعة (مختومة أو غير ذلك) من كشف حساب بلينك.

3.5 يتعهد العميل بموجب هذه الشروط والأحكام على عدم استخدام حساب بلينك لأي أغراض تجارية. ويدرك أن استخدام حساب بلينك لأغراض تجارية قد يؤدي إلى إلغاء الخدمات البنكية الرقمية وإغلاق حساب (حسابات) بلينك مع إعلام العميل بذلك

3.6 يتعهد العميل بموجبه بتقديم كافة الوثائق التي يطلبها البنك من خلال القناة الرقمية أو أي مستندات أخرى قد يطلبها لاحقًا، ضمن الفترات الزمنية التي يحددها.

3.7 يؤكد العميل على أنه المستفيد الحقيقي من جميع حسابات بلينك ومن أي مبالغ تتعلق بهذه الحسابات.

3.8 يؤكد العميل على أنه لن يتعامل مع أي من البلدان الخاضعة للعقوبات، ويجوز للبنك رفض أي حوالة تتعلق بالبلدان أو الجهات أو الأشخاص الذين فرضت أو ستفرض عليهم أي عقوبات اقتصادية.

3.9 يجب تخصيص رقم لكل حساب بلينك ويجب استخدام هذا الرقم في جميع المراسلات التي يجريها العميل مع البنك فيما يتعلق بحساب بلينك، وعند الإيداع في أو السحب من هذا الحساب.

3.10 يحق للبنك فرض سقف على الحد الأقصى للمبالغ التي يسمح بسحبها خلال حركة واحدة أو خلال مدة 24 ساعة. في حال طلب العميل سحب مبلغ يتجاوز الحد الأقصى الذي يحدده البنك من وقت لآخر؛ عندها يحق للبنك رفض تنفيذ طلب العميل أو تأجيله إلى الوقت الذي يحدده مع إعلامه بذلك

3.11 سحوبات العميل وتوجيهاته

3.11.1 يجب تنفيذ الحركات المتعلقة بحسابات بلينك من خلال الخيارات التي توفرها القناة الرقمية. في حال أراد العميل إشعار أو توجيه البنك بطريقة لا توفرها خيارات التطبيق أو الموقع الالكتروني، فيجب عليه إرسال هذه الطلبات من خلال أحد طرق الإشعار المسموح بها والواردة في البند 2.13. في حال كانت توجيهات العميل غير واضحة أو متناقضة؛ فيكون للبنك الخيار أو بالامتناع عن العمل بها حتى تسوية هذا التناقض أو الاختلاف بشكل يقبل به البنك ودون تحمله لأي مسؤولية تنشئ عن ذلك.

3.11.2 يمكن تنفيذ كافة السحوبات من حساب بلينك بناءً على نوع هذا الحساب من خلال أجهزة الصراف الآلي و/أو أي من الصيغ المعتمدة من قبل البنك و / أو أي تعديلات عليها.

3.11.3 يحق للبنك رفض عملية السحب في حال كان المبلغ المراد سحبه يتجاوز قيمة السحب التي تجاوزت القيمة المسموح بها لحساب بلينك و/ أو في حال عدم توفر رصيد كافٍ في الحساب.

3.11.4 في الحالات التي يقدم فيها العميل توجيهًا للبنك أو يستخدم فيها الخدمات البنكية الرقمية، لن يقبل أي طلب لاحق من قبل العميل لتجاهل هذا التوجيه أو إلغاء تنفيذ أي طلبات دفع أو حوالات لصالح طرف ثالث بعد أن يكون هذا المبلغ قد دفع أو قيّد في حساب المستفيد.

3.11.5 يحق للبنك دفع قيمة أي حوالة داخلية لصالح العميل(في حال كانت الحوالة بعملة أجنبية) بنفس العملة المودعة في حساب بلينك ووفقًا لسعر الصرف السائد في ذلك اليوم.

3.11.6 يحق للعميل تفويض البنك بالتصرف وفقًا لأي كتيبات توجيهات فيما يتعلق بتحويل الأموال، والتي تتضمن التوجيهات عبر القناة الرقمية وأي من ووسائل التواصل الاخرى المسموح بها التي يرسلها العميل للبنك. في حال أي تفويض من هذا القبيل؛ يحق للبنك اعتبار كتيبات التوجيهات هذه على أنها مرسلة أصولًا من قبل العميل. يقر العميل ويوافق بموجبه على حق البنك ودون أي التزام من جانبه في اتخاذ أي من الاجراءات الأمنية التي يراها مناسبة.

3.11.7 يحق للبنك رفض إجراء أي حوالات أو سحوبات من حساب بلينك في حال وجود شبهة احتيال. ومع ذلك، وفي حال قرر البنك وفقًا لاختياره المطلق إجراء هذه الحركات؛ فسيبقى كل من تفويض البنك وتعهد العميل المنصوص عليه في هذه الشروط والأحكام ساريًا.

3.12 عمليات الإيداع في حساب بلينك

3.12.1 يكون الإيداع في حساب (حسابات) بلينك عن طريق الحوالات المالية أو أجهزة الصراف الآلي أو بأي من الطرق الأخرى. يجب توفير المبالغ المودعة في حساب بلينك في غضون 24 ساعة من عملية الإيداع. يحق للبنك وبعد إشعار العميل ، رفض أي من عمليات الإيداع و/أو تخفيض قيمة المبلغ المسموح إيداعه و/أو ائتمان المبلغ المودع و/أو أي أجزاء منه. يجب أن تكون المبالغ المودعة في حساب بلينك بنفس عملة ذلك الحساب. يجب على البنك إشعار العميل في حال رفضه أو تخفيضه لقيمة أي من عمليات الإيداع في حساب بلينك.

3.12.2 يحق للبنك قبول أو رفض أي عمليات إيداع في حساب بلينك والتي تكون على شكل حوالات محلية من قبل طرف ثالث على ان يتم اعلام العميل في حالة الرفض .

3.12.3 تظهير العميل لأي من الأوراق التجارية التي ستودع في حساب بلينك يعتبر تظهيراً ناقلاً للملكية ، ما لم ينص صراحًة على أن التجيير للتحصيل. لا يعد رقم حساب بلينك الخاص بالعميل والمقابل للتظهير افتراضًا بأن التظهير لغرض التفويض/ التحصيل.

3.13 تحصيل الأموال وقيدها في حساب بلينك

3.13.1 بمجرد قبول عملية إيداع الأوراق التجارية، سيحق للبنك ودون تحمله أي مسؤولية التصرف كوكيل تحصيل للعميل. لن تتوفر قيمة المبالغ المودعة ولن تكون قابلة للسحب ما لم يتم تحصيلها بشكل كامل من قبل البنك.

3.13.2 في حال قيد/دفع البنك لقيمة أي من الأوراق التجارية، بما في ذلك الأوراق المشتراة لغايات قيدها على حسابات بلينك أو إيداعها لغرض التحصيل، فسيعتبر هذا إدخالًا / دفعًا غير مؤكد ومشروطًا بتحصيل القيمة الفعلية لها. يقر العميل بأن القوانين واللوائح المطبقة في بعض البلدان تسمح بإعادة / عكس الإدخالات إلى حساب بلينك بعد مدة زمنية تختلف باختلاف ذلك البلد. وفي هذه الحالة يبقى التزام العميل تجاه البنك ساريًا حتى إعادة قيمة هذه المبالغ إلى البنك مع أي فوائد أخرى قد تتراكم على المبالغ المستحقة على قروض وتسهيلات البنك أيهما أنسب له، إضافًة إلى أي رسوم أخرى قد يتحملها.

3.13.3 يحق للبنك دون إشعار/ إنذار مسبق عكس الإدخالات لحساب بلينك في حال كانت قيمة الحركة/أو عملية السحب قد قيدّت على حساب بلينك من قبل.

3.13.4 لن يتحمل البنك أي مسؤولية و/أو التزام فيما يتعلق بتاريخ قيمة الأموال والسندات والأوراق التجارية المقدمة من قبل البنك المسحوب عليه و/أو نتيجة أي تأخير ناشئ عن البريد و/أو وسائل الاتصال الأخرى و/أو فقدان البريد و/أو الشحن السريع و/أو المدد الزمنية التي يتطلبها نظام التحصيل الأجنبي و/أو أي تأخير يتعلق بالتحصيل و/أو التحصيل غير الفعلي و/أو أي خسارة سواء (مباشرة أو غير مباشرة) وأي عمولات ونفقات قد يتكبدها العميل نتيجة لذلك.

3.13.5 يحق للبنك فرض فائدة على العميل و وفقا لنشرة الاسعار المعلنةفي حال أنه تلقى إشعارًا يفيد بأن الأموال المودعة في حساب بلينك لم تحصل وأن العميل أجرى سحبًا كنتيجة لقيد الأموال التي لم تحصل على حساب بلينك، ونتيجة لهذا السحب قد أصبح الحساب متجاوزًا للحد المسموح به أو أن الرصيد أصبح أقل من الحد الأدنى المحدد من قبل البنك.

3.13.6 يحق للبنك ودون الحاجة إلى تقديم إشعار مسبق للعميل عكس أي إدخال نفذ عن طريق الخطأ إلى حساب بلينك، حيث لا يتحمل البنك أي مسؤولية تجاه العميل بسبب ذلك، كما يتعهد العميل بإشعار البنك فور ملاحظته لأي إدخالات خاطئة أو غير صحيحة وبإعادة أي مبالغ سحبت من المبالغ الرئيسية المقيدة بالخطأ بمجرد اكتشاف هذا الخطأ و/أو بناءً على طلب البنك الأول

3.13.7 لن يكون البنك مسؤولاً عن أي اجراءات يتخذها أي من المصارف المراسلة أو الوكلاء أو الوسطاء الذين يطلب البنك مساعدتهم أو أي من الجهات التي يتعامل البنك معها لغايات إتمام أي حركات تنفذ أو تطلب من قبل العميل، كما لن يكون مسؤولًا عن أي من الأمور الناشئة عن مثل هذه التعاملات.

3.13.8 سيكون العميل مسؤولاً بشكل كامل عن أي إجراءات أو قيود قد تفرضها أي سلطات سواًء محلية أو خارجية على حسابات بلينك أو على أي من الخدمات البنكية الرقمية التي تنفذ من خلال القناة الرقمية.

3.14 حق البنك في المقاصة

3.14.1 سيحتفظ البنك بجميع الأموال والأوراق المالية والأدوات المالية والسندات والضمانات والأسهم والبوالص والأوراق والوثائق البنكية، والذهب وغيرها من الأمور القيّمة والممتلكات من أي نوع كانت التي يمتلكها العميل سواء على شكل حسابات (بما في ذلك حسابات بلينك) من أي نوع كانت و/أو أي شكل آخر، كضمانات لديه لغرض تسوية أي رصيد مدين مستحق للبنك ينشأ بموجب هذه الشروط والأحكام أو أي اتفاقية تسهيل بنكي أخرى مهما كانت صفته مدينًا و / أو دائنًا لصالح البنك وأيًا كان سبب حصول العميل عليها. علاوًة على ذلك، يوافق العميل على إبقائها بحوزة البنك كـ "ضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية" ولغاية سداده كامل الديون المستحقة للبنك بما في ذلك أي فوائد وعمولات ورسوم. في حال لم يسدد العميل هذه الديون بمجرد طلب السداد الأول من قبل البنك، فإن العميل يفوض البنك بموجبه وبشكل قطعي بمقاصة الديون المستحقة من حسابات بلينك الخاصة على أن يتم إعلامه و إشعاره بذلك و للبنك الحق باللجوء إلى المحاكم دون تحمل البنك لأي مسؤولية جراء هذا، كما ستكون للبنك أولوية السداد على جميع دائني العميل الآخرين. يكون ها التفويض قطعيًا ولا يمكن الغاؤه من قبل العميل دون موافقة البنك الخطية على ذلك. في حال كانت الديون المستحقة بعملة مختلفة، سيحّول كل أو جزء من رصيد حساب بلينك إلى تلك العملة وفقًا لسعر الصرف السائد و / أو الصادر عن الجهات الرقابية والمعمول به في ذلك الوقت. يجب على العميل تحمل كافة النفقات التي تترتب على البنك فيما يتعلق بهذا الشأن ودفعها له.

3.14.2 تعتبر حسابات بلينك المفتوحة لدى البنك بأي عملة كانت ضامنة لبعضها البعض. يخول العميل البنك بشكل قطعي بالاقتطاع من الرصيد الدائن المتوفر لأي من حسابات بلينك الخاصة به أو أي حسابات أخرى يمتلكها لدى البنك لغايات سداد الرصيد المدين على أن يتم إعلام و إخطار العميل.

3.15 التفويض

3.15.1 يحق للبنك، دون الرجوع إلى العميل ودون أن يتحمل أي مسؤولية، أن يخصم الرسوم والعمولات المعلنة على نشرة الرسوم والعمولات بالإضافة الى الفوائد من أي حساب "بلينك" وحسابات العميل الأخرى المفتوحة لدى البنك، التي تدفع نيابة عنه أو يتحملها البنك نيابة عنه و/أو تنشأ عن أي تعامل بينه وبين البنك. علاوة على ذلك، يحق للبنك أن يخصم أية نفقات مستحقة على العميل، من أي من حسابات "بلينك" وحسابات العميل الأخرى المودعة لديه، والتي تتضمن رسوم المحكمة أو أتعاب المحامين والمستشارين القانونيين، بغض النظر عن قيمتها على أن يتم إعلام /إشعار العميل بذلك الخصم

3.15.2 يفوض البنك بالإفصاح عن أي معلومات قد تطلبها أي جهة رسمية، أو المعلومات التي تكون مطلوبة بسبب طبيعة المعاملات والخدمات التي يقدمها البنك و/أو يطلبها العميل. كما يفوض العميل البنك بتبادل المعلومات مع البنوك الأخرى في حال كانت مطلوبة بموجب التشريعات و القوانين الصادرة عن الجهات الرقابية / تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واجبة التنفيذ محليًا ودوليًا.

3.15.3 في حال نشوء أي نزاع بين العميل والبنك وأي طرف ثالث حول أي خدمة مصرفية رقمية، يفوض العميل البنك تفويضًا نهائيًا لا رجعة فيه بحجز أي مبلغ يدور حوله النزاع، حتى يجري حل النزاع وديًا أو قضائيًا،

3.16 تجاوز حد السحب من حساب "بلينك" من الصراف الآلي وانخفاض الحد الأدنى للأرصدة

3.16.1 يجوز للبنك بناء على طلب العميل تجاوز حد السحب من حسابات "بلينك" وفقًا لتقديره الخاص ، ودون أن يكون ملزمًا بذلك، ولا يعتبر تجاوز حد السحب من حساب "بلينك" حقًا مكتسبًا للعميل، ولكنه وسيلة لتسهيل متطلبات العميل من البنك.

3.16.2 في حال انخفض رصيد حساب "بلينك" عن الحد الأدنى في أي وقت خلال الشهر، فيكن للبنك الحق في فرض عمولة تدني الرصيد حسب قائمة العمولات والرسوم المنشورة على صفحة بلينك دفاتر الك.

3.17 إغلاق حساب "بلينك"

3.17.1 يحق للبنك، في أي وقت وفور إخطار العميل بذلك، إغلاق حساب "بلينك" ومطالبة العميل بتسديد الالتزامات المستحقة عليه على الفور ودون تحمل أي التزام/ مسؤولية أيًا كان نوعها والناشئة عن ذلك تجاه العميل. ويحق للبنك أيضًا، مع اعلام العميل ، إغلاق حساب "بلينك" الجاري في حال الرصيد صفر وكما هو دون حركات دائنة أو مدينة لمدة (6) أشهر

3.17.2 يحق للعميل، في أي وقت وفور إخطار البنك خطيًا، طلب إغلاق حساب "بلينك" ومطالبة البنك بدفع المبالغ/الأموال، ويبدأ تنفيذ هذا الطلب في حال كان في حساب "بلينك" مبالغ كافية لتغطية قيمة أي سحب متجاوز الحد المسموح به أو ديون أو فوائد/عمولات مستحقة للبنك. ويلتزم العميل بإعادة أي بطاقات أو أية أدوات يسلمها البنك له.

3.17.3 يحق للبنك إغلاق حساب "بلينك" في حال عدم تزويد العميل البنك بأية وثائق يطلبها البنك كخطوة من طلب فتح الحساب أو لغايات تتعلق بمتطلبات اعرف عميلك المحددة من قبل الجهات الرقابية و/أو بموجب القوانين المطبقة.

3.17.4 يحق للبنك أن يخصم من حساب "بلينك" أي عمولات أو مصاريف يحددها البنك نتيجة لإغلاق حساب "بلينك" بما لا يتعارض مع الجهات الرقابية.

3.17.5 يحق للبنك إغلاق حساب "بلينك" في حال إدراج اسم العميل ضمن الأشخاص الخاضعين للعقوبات والتقييدات في اللوائح الدولية أو الإقليمية أو المحلية (داخل المملكة أو خارجها).

3.17.6 يمنع التعامل بأي من العملات الافتراضية مثل (عملة البيتكوين) أو أي عملات افتراضية أخرى بأي طريقة، أو استبدال هذه العملات بأي عملة أخرى والتعامل فيها في حسابات "بلينك" مع البنك، وإرسال أو استلام أي حوالات لشرائها أو بيعها. وخلاف ذلك، يحق للبنك إغلاق حساب "بلينك" على الفورو مع إشعار العميل بذلك .

3.18 حسابات العملات الأجنبية

3.18.1 تجري عمليات السحب من حساب العملات الأجنبية أو تودع فيه المبالغ من خلال التحويلات الإلكترونية بعملات حساب العملة الأجنبية المفتوح، . وبناء على طلب خطي إلى البنك أو بناء على تعليمات معتمدة ومحددة. ومن المتفق عليه أنه لا يسمح بإجراء سحب نقدي من حساب العملات الأجنبية. كما يجب أن يدفع العميل الرسوم الآجلة ورسوم الخدمة، أيًا كان نوعها وطبيعتها والمتعلقة بعمليات السحب من حساب العملات الأجنبية، بالكامل وعلى الفور وبناء عل طلب البنك.

3.18.2 في حال عدم قدرة البنك على تنفيذ عملية السحب أو الإيداع بعملة حساب العملات الأجنبية، بسبب القيود التي تفرضها الجهات الرقابية أو بسبب عدم توفر عملة حساب العملات الأجنبية في السوق، فيحق للبنك تنفيذ السحب بعملة أجنبية أخرى، في حال ثبت أن السحب بنفس العملة مستحيلًا، ثم يجري تنفيذ عملية السحب بالعملة المحلية بسعر الصرف السائد في يوم السحب، ويجب أن يخطر العميل البنك بالسحب قبل سبعة أيام عمل من تاريخ السحب.

3.18.3 عند إجراء العميل عملية سحب بعملة أجنبية من حساب العملات الأجنبية المفتوح، فيحق للبنك الحصول على فرق السعر/العمولة بالكامل حسب سعر الصرف السائد

3.18.4 يحق للبنك، في أي وقت ووفقًا لتقديره الخاص مع اعلام العميل، ايقاف حساب العملة الأجنبية وإرسال شيك (شيكات) إلى عنوان العميل المسجل بقيمة الرصيد الدائن كاملا أو رصيد حساب البطاقة، وذلك في الوقت المناسب وبنفس عملة حساب العملة الأجنبية، مخصومًا منه أي مبالغ قد تكون مستحقة الدفع على العميل للبنك، دون أن يحق للعميل الرجوع على البنك.

3.18.5 بغض النظر عن أي بند في هذه الشروط والأحكام، فإنه يحق للبنك، ، رفض أي إيداع في حساب العملات الأجنبية في أي وقت مع إبداء الأسباب للعميل.

3.18.6 يخضع حساب العملات الأجنبية للاحتياجات/ المتطلبات النقدية التي تفرضها الجهات الرقابية والمتطلبات التنظيمية المتعلقة بحسب البنك لاحتياطاته الإجبارية.

3.18.7 يجوز أن يجري العميل عمليات سحب من حساب العملات الأجنبية بالعملة لمحلية التي سيخصم قيمتها من الحساب بسعر الشراء السائد لتبادل العملات.

3.19 الحسابات الجارية

3.19.1 تجري عمليات الايداع في حساب "بلينك" مباشرة من قبل العميل من خلال الإيداعات النقدية عبر أجهزة الصراف الآلي أو عبر الحوالات الداخلية، يسحب العميل مباشرة من حساب "بلينك" نقدًا من خلال أجهزة الصراف الآلي أو الحوالات الصادرة من التطبيق.

3.19.2 يسمح بإيداع المبالغ في حساب "بلينك" الحالي ضمن الحدود التي يحددها البنك للودائع النقدية من خلال أجهزة الصراف الآلي أو الحوالات الداخلية.

3.19.3 يوافق العميل ويلتزم بما يلي:
يفوض العميل البنك بالسحب من حساب "بلينك" الحالي وفقًا لتقديره الخاص لإكمال أي عمليات سحب أجراها العميل، أو خصم الفوائد أو العمولات من أي قروض أو تسهيلات أو أي التزامات مستحقة على العميل، باعتباره مدين أو كفيل. ويجب أن يقوم العميل على الفور بتسوية أي التزامات مستحقة على العميل للبنك.

3.20 حسابات الودائع الآجلة

3.20.1 لا يجوز إجراء عمليات السحب والإيداع في حساب "بلينك" للإيداع الآجل إلا من خلال تعليمات التحويل.

3.20.2 عند فتح حساب "بلينك" للودائع الآجلة، حينها يصدر البنك تأكيدًا يشير إلى مبلغ الإيداع ومدته ومقدار الفائدة المستحقة عليه.

3.20.3 يجب دفع الفائدة الدائنة في تاريخ استحقاق الإيداعات وفقًا للتعليمات المحددة في الطلب لفتح حساب "بلينك" للودائع الآجلة، ما لم يوجه العميل طلب للبنك بخلاف ذلك قبل خمسة أيام عمل على الأقل من تاريخ الاستحقاق. ومع ذلك، في حال عدم قيام العميل بإخطار البنك قبل خمسة أيام عمل من نيته عدم تجديد الوديعة، فيجب تجديد الوديعة لفترة أخرى مماثلة مع سعر الفائدة السائد عند ذلك في البنك، مع تقديم إشعار مسبق بذلك للعميل.

3.20.4 يحق للبنك وبعد إعلام العميل رفض أي إيداعات في حساب "بلينك" للودائع الآجلة و/أو تحديد المبالغ المصرح بإيداعها في حساب "بلينك" للودائع الآجلة و/أو إرجاع أي إيداعات أو أي جزء منها.

3.20.5 يُحتفظ بالإيداعات التي أضيفت خلال مدة الإيداع الثابتة في حساب لا يحمل فائدة، ويجب إضافتها فعليًا إلى حساب "بلينك" للودائع الآجلة في تاريخ استحقاق الإيداع، ما لم يوافق البنك على خلاف ذلك.

3.20.6 في حال قيام العميل من سحب كلي للوديعة قبل تاريخ الاستحقاق، تُحتسب الفائدة المدينة (الغرامة) وفقًا للصيغة التي يطبقها البنك، شريطة ألا يخسر العميل أي مبلغ من أصل الوديعة الثابتة.

3.20.7 في حال وفاة العميل، على البنك الاستمرار باحتساب الفائدة على الوديعة حسب ما هو وارد بالعقد الموقع مع العميل بالرغم من صدور وفاة العميل ما لم يرد قرار بخلاف ذلك من مرجع مختص.

3.21 الحسابات الخامدة

3.21.1 من المفهوم والمتفق عليه من قبل العميل أن الأموال المودعة في حساب "بلينك" والتي تظل خامدة لفترة طويلة قد تخضع لقانون التقادم بموجب القوانين الأردنية وأن هذه الأموال قد تصبح ملكًا لحكومة الأردن. يوافق العميل على أن البنك لن يكون مسؤولاً نتيجة هذه الإجراءات التي سيتم اتخاذها بموجب القوانين الأردنية.

3.21.2 يعتبر حساب "بلينك" خامداً اذا لم يحصل على أي منها حركة سحب أو إيداع، مع تعذر إمكانية الاستدلال على صاحب الحساب من خلال تعاملاته الأخرى مع بلينك وبعد استنفاذ كافة وسائل الاتصال به، وبعد انقضاء المدد المحددة التالية من تاريخ آخر حركة سحب أو إيداع مع وقف العمل ببطاقات الصراف الآلي وبطاقات الدفع وبطاقات الائتمان العائدة للعميل : :

أ. سنة لحسابات "بلينك" الجارية. ويجب أن يرسل بها إشعار أو رسالة نصية

ب. لثلاث سنوات من حسابات "بلينك" للإيداع الآجل، ويجب أن يرسل بها إشعار أو رسالة نصية.

الدخول على التطبيق – Login

- في حال قيام العملاء بالدخول إلى تطبيق بلينك (LOG IN) فقط دون إجراء عمليات مصرفية فإن ذلك يعتبر استدلال على العميل من خلال تعاملاته الأخرى مع بلينك وسبب لإبقاء الحساب نشطا وعلى بلينك القيام بإعادة احتساب فترة التجميد .

- في حال احتفاظ العميل بأكثر من حساب لدى بلينك (جاري / وديعة) و كان جميعها بوضعية حسابات فاعلة (Active account) و قام بالدخول إلى تطبيق بلينك (LOG IN) بتاريخ معين فإن ذلك التاريخ سينعكس تلقائيا على باقي الحسابات الاخرى عند إعادة احتساب فترة التجميد بها.

- عند تجميد أي من حسابات العميل فعلى البنك الاستمرار بتنفيذ أوامر الدفع الثابتة (الدورية) التي تم طلبها سابقاً من العميل وقيد أقساط القروض.

- على البنك وعند تجميد الحساب الاكتفاء باستيفاء عمولة الحسابات الجامدة المنصوص عليها قائمة الرسوم و العمولات المنشورة على صفحة بلينك.

3.23.3 لا يُفعل حساب "بلينك" إلا من خلال مكالمة فيديو وبعد القيام بالمصادقة الرقمية داخل التطبيق بعد إتمام إجراءات التحقق من شخصية العميل. وعلى البنك حينها القيام بإعادة تفعيل الحساب مع ضرورة إرسال رسالة نصية قصيرة (SMS) للعميل فور تفعيل الحساب.

3.23.4 لا يتم اعتبار تحصيل الفوائد أو أي تكاليف أو عمولات أو سداد أي مبالغ مستحقة اليا بالإضافة إلى الحوالات الواردة لحساب العميل بما فيها حوالة الراتب بمثابة تفعيل لحساب "بلينك

3.23.5 يحق للبنك إجراء مقاصة بين حساب "بلينك" الخامد وأي حسابات مدينة أخرى أو التزامات مستحقة تجاه العميل.

3.23.6 يحق للبنك، مع تعليق بطاقات الخصم والائتمان التي تنتمي إلى حساب "بلينك"، الاستمرار في حساب الفوائد والأرباح المقيدة في حسابات "بلينك" وفقًا للعقد الساري في التاريخ الذي يسري فيه حساب "بلينك" التي تعتبر خامدة.

3.23.7 يجب أن يستمر البنك في إرسال إشعارات دورية وكشف حسابات "بلينك" للعميل إن طلب.

4. الحوالات

4.1 الحوالات المالية بين حسابات "بلينك":

4.1.1 يجري البنك عملية التحويل مباشرة في نفس اليوم الذي يحدده العميل في حال إجراء التحويل بين حسابات بلينك الخاصة بالعميل، باستثناء حساب ودائع بلينك الآجلة، الذي قيد المبلغ له وسيجري تحويله في اليوم الثاني.

4.1.2 في حال إرسال الحوالة من حساب بلينك إلى حساب بلينك تابع لعميل آخر، سيُخصم المبلغ من حساب العميل وسُيقيد لصالح المستفيد على الفور.

4.1.3 في حال إرسال حوالة من حساب بلينك الخاص بالعميل إلى حسابات أخرى، يُخصم المبلغ من حساب العميل في نفس يوم العمل ويجري تحويله خلال الثلاثة أيام عمل التالية. ولا يعتبر البنك مسؤولًا عن أي تأخير في تنفيذ الحوالة المطلوبة لأسباب خارجة عن إرادته.

4.1.4 عند إيقاف و/أو إلغاء أيّ من الخدمات البنكية الرقمية لأيّ سبب كان، تبقى أوامر التحويل والدفع الصادرة مسبقًا عن العميل سارية وقابلةً للتنفيذ في اليوم الذي يحدده العميل، ما لم يطلب العميل وعلى مسؤوليته الخاصة إلغاء التحويل وفقًا للشروط الواردة في المادة المبينة أدناه.

4.1.5 يجوز للعميل أن يطلب تنفيذ تحويل قائم و/أو أمر دفع أو إلغاءه، شريطة أن يُقدم طلب العميل قبل تنفيذ البنك لطلب التحويل و/أو أمر الدفع ذي الصلة. وعلى الرغم مما ورد أعلاه، يحق للبنك وبعد إعلام العميل قبول طلب العميل أو تعديله أو رفضه ،

4.2 طلبات الحوالات

4.2.1 تخضع جميع طلبات الحوالات لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات الأردنية المعمول بها والصادرة عن الجهات الرقابية فيما يتعلق بذلك.

4.2.3 يصرح العميل بأن المبلغ الإجمالي للحوالة والمبلغ الإجمالي لجميع الحركات الأخرى التي نفذها العميل في وقت سابق/خلال السنة التقويمية الحالية لا يتجاوز الحد الأقصى المسموح به من قبل الجهات الرقابية.

4.2.4 يقر العميل بموجب الشروط والاحكام العامة بأن تنفيذ أمر تحويل /دفع يخضع لأي قيود مفروضة على صرف العملات في جميع انحاء العالم ولا تتجاوز حدود مسؤولية البنك فيما يتعلق بصرف الحوالة أو دفع المبالغ المحولة في أي حالة من الأحوال الحد الذي قد يُسمح به للدفع بالعملة، التي يجري سحب التحويل بها أو إلى الحد الذي قد تخضع فيه المبالغ المحولة لقيود حكومية أو قيود أخرى موجودة في مكان الدفع عند تلقي تعليمات الدفع. كما لا يتحمل البنك أو أيّ من مراسليه أو وكلاءه المسؤولية المترتبة عن أيّ تأخير أو خسارة تسبب بها أو أسفر عنها أيّ قانون أو أوامر صادرة عن أي حكومة أو مؤسسة حكومية أو كانت نتيجة لأي سبب أخر أيا كان نوعه نتيجة هذه القيود .

4.2.5 ما لم يُتفق صراحة وخطيًا مع العميل على خلاف ذلك، يجوز للبنك، حسب اختياره الخاص، تحويل المبالغ المستلمة من مقدم الطلب إلى عملة أجنبية بسعر الصرف السائد لدى البنك في يوم استلام هذه المبالغ.

4.2.6 في حال طُلب أن يكون التحويل بعملة غير عملة الدولة التي جرى التحويل بها، فلن يتحمل البنك ومراسلوه ووكلائه أيّ مسؤولية في حال كان واضحًا أن قوانين وأنظمة الدولة المذكورة لا تسمح بالدفع بعملة غير عملتها الوطنية على أن يتم إعلام العميل بعد مقدرة تنفيذ التحويل لهذا السبب .

4.2.7 يحق للبنك اتخاذ وتنفيذ إجراءاته المعتادة لإصدار الحوالة أو تحويل المبالغ عند استخدام القنوات الرقمية. ويحق للبنك أيضًا أن يتعامل نيابة عن العميل مع أي مراسل أو وكيل فرعيّ أو مؤسسة أخرى، إلا أنه لن يتحمل هو أو أيّ من مراسليه أو وكلائه أي مسؤولية، بأي حال من الأحوال، عن أي انتهاكات أو تجاوزات أو إغفالات أو أخطاء أو تأخيرات والتي تحدث سواء عن طريق إرسال الحوالة من خلال طلب حوالة مصرفية أو حوالة بريدية أو برقية أو لاسلكية أو أي وسيلة أخرى. كما يجوز للبنك إرسال رسالة بخصوص هذا التحويل بلغة صريحة أو برموز أو بشيفرة.

4.2.8 لن يكون البنك مسؤولاً عن أي أخطاء أو تقصير من جانب أيّ من المراسلين أو الوكلاء الفرعيين أو غيرهم من الوكلاء أو موظفيهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

4.2.9 لن يتحمل البنك وجميع مراسليه ووكلائه وموظفيه المسؤولية المترتبة عن أي أضرار و/أو أيّ خسائر قد يتكبدها العميل أو المستفيد النهائي نتيجة لرفض البنك المستفيد دفع قيمة الحوالة أو أيّ جزء منها.

4.2.10 لن يتحمل البنك المسؤولية المترتبة عن أي خسائر وأي تأخير سببته قوانين وأنظمة الدولة التي ستجري فيها عملية الدفع أو أيّ إجراء أو خطأ أو إغفال تسبب به البنك المستفيد.

4.2.11 لن يكون البنك ملزمًا بتنفيذ طلبات الحوالات ما لم يتوفر رصيد كافٍ في الحسابات التابعة لبلينك أو حساب العميل لدى البنك لتغطية مبلغ الحوالات المطلوب وأيّ رسوم/عمولات/مبالغ أخرى مطلوبة لتنفيذ هذه الحوالات على أن يتم إعلام العميل بعدم كفاية الرصيد. وفي حال اختيار البنك، وفقًا لتقديره الخاص ، تنفيذ طلبات الحوالات لأي سبب كان ودون الحاجة إلى توفر مبالغ كافية في حساب بلينك، سيصبح حينها العميل ملزمًا بتغطية المبالغ التي تكبدها البنك في تنفيذ مثل هذه الحوالات الخاضعة للفوائد والعمولات الخاصة بالمعدلات السائدة لدى البنك في تاريخ تقييد هذا المبلغ على حساب بلينك. كما يصرح العميل بموجب هذا بأن الأجراء الموضح في هذا البند لن يمنحه أيّ حق في طلب رد آلي من البنك على طلب إعادة إصدار التحويل دون وجود رصيد كافٍ.

4.2.12 يخضع تحويل المبلغ بالعملة المطلوبة لقواعد الصرف أو أيّ قيود أخرى صادرة عن السلطات التنظيمية بما يتعلق بهذا الأمر بموجب قواعد وأنظمة الدولة حيث سيجري التحويل. ولا يتحمل البنك المسؤولية المترتبة عن أيّ خسارة أو تأخير أو ضرر ناجم عن هذه القواعد واللوائح.

4.2.13 يصرح العميل بموجب هذا ويوافق على ما يلي:

i. يخضع تحصيل الحوالات لأي قيود مفروضة على الصرف أو أيّ قيود أخرى صادرة عن السلطات التنظيمية والمفروضة بموجب القواعد والأنظمة السارية في الدولة حيث يجري التحصيل. ولا يتحمل البنك أو مراسلوه أو وكلاؤه المسؤولية المترتبة عن أيّ خسائر أو تأخير أو ضرر قد تسببه هذه القواعد واللوائح.

ii. يتخذ البنك الإجراءات المعقولة لتمكينه من تنفيذ الحوالات في يوم العمل الذي يلي يوم استلام هذه الحوالات، ما لم يتطلب تنفيذ هذه الحوالات تزويد البنك بمعلومات أو وثائق أو بيانات إضافية في هذه الصدد.

iii. ترسل الحوالات خلال يومي عمل. وفي حال موافقة البنك على إجراء الحوالات في نفس تاريخ تحديد القيمة التي قُدم الطلب فيه، فإنه يجوز عدم استلام الحوالات من البنك المستفيد في نفس تاريخ القيمة، نتيجة لأسباب تعزى إلى اختلاف التوقيت لدى بنوك الأطراف المعنيين بالحوالات من جانب، والفترات الزمنية التي تعتمدها هذه البنوك لتنفيذ الحوالات الداخلية من جانب آخر.

4.2.14 لا يحق للبنك إلغاء طلبات الحوالات بعد تقييد المبالغ المطلوب تحويلها على حساب بلينك. ولكن في حال وافق البنك، وفقًا لتقديره وسياسته الداخلية ومع مراعاة القوانين والتعليمات المعمول بها في البنك المستفيد، على إعادة المبلغ لأي سبب كان، فسيكون حينها للبنك خيار الدفع بسعر الشراء السائد للعملة ذات الصلة مخصومًا منه كافة الرسوم والعمولات.

4.2.15 يفوض العميل البنك بتبادل المعلومات و/أو أيّ وثائق ذات صلة مع أي مؤسسة في هذا الطلب في حال ارتأى البنك (وفقًا لتقديره الخاص) أن هناك حاجة للقيام بذلك، ودون اعتبار البنك منتهكًا لأي من التزاماته تجاه العميل، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالسرية المصرفية.

4.2.16 يؤكد العميل موافقته على تحمل التبعات المترتبة عن أيّ مسؤولية نتيجة لجوء البنك لأي طرف ثالث بسبب إرسال الحوالات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر ، المصاريف أو التكاليف أو الرسوم أو الأتعاب أو أيّ أعباء مالية إضافية يتكبدها/يلتزم بها البنك تجاه الآخرين(طرف ثالث بسبب إرسال الحوالات).

4.2.17 يحق للبنك تعديل قيمة جميع رسوم التحويل مع إشعار العميل بذلك.

4.2.18 لن يتحمل البنك ومراسلوه ووكلاءه أيّ مسؤولية قد تترتب عليهم في حال رهن أو احتفاظ الكيانات الأخرى أو الهيئات الرسمية في البلد المستفيد أو أي مكان أخر لقيمة الحوالات.

4.2.19 في حال لم يحتوي طلب إصدار الحوالة على معلومات كافية، لن يكون البنك مسؤولاً عن أي أضرار ناتجة عن التأخير في تنفيذ الحوالات. كما يحق للبنك رفض إرسال أي حوالة نتيجة لعدم الامتثال للتوجيهات التنظيمية الصادرة عنه أو سياساته أو الإجراءات الداخلية لديه على أن يتم إعلام العميل بأسباب ومبررات الرفض.

4.2.20 يوافق العميل على أنه يحق للبنك، في أي وقت يراه مناسبًا، تطبيق إجراءات الحماية وأيّ إجراءات أخرى، بما في ذلك "بذل العناية المهنية المطلوبة" لتحديد أيّ أطراف هي المعنية بالحركة المالية التي ينوي العميل تنفيذها وتحديد غرض إجراء هذه الحركة المالية وطبيعة العلاقة بين البنك والمستفيد.

4.2.21 دون الإخلال بأيّ من المتطلبات المنصوص عليها في القوانين والتعليمات المعمول بها، يفوض العميل البنكَ بالإفصاح لأطراف ثالثة عن أيّ معلومات أو فواتير أو وثائق أو أيّ معلومات ذات صلة وبالحد المتعلق بالحركة المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، رقم حساب بلينك الخاص بالعميل/ الآيبان، وتاريخ الميلاد، ومعلومات الاتصال، وعنوان المستفيد ومعلومات الاتصال به، والغاية من هذه الحوالات الواردة في بيانات الحوالات الصادرة، في حال كانت تتطلب متطلبات السلطة التنظيمية في بلد البنك المعني بالدفع أو بلد المستفيد القيام بذلك أو حسبما يراه البنك مناسباً.

4.2.22 يصرح العميل بموجب هذا أن إرسال إيّ حوالة من حساب بلينك وإلى حساب المستفيد لدى أيّ بنك داخل أو خارج الدولة، التي يكون فيها رقم الآيبان معتمدًا، سيجري وفقًا لرقم الآيبان هذا. وفي الدول التي لا يسري فيها رقم الآيبان، سيتحمل العميل النفقات و التكاليف في حال أرسل البنك المعني بالدفع حوالات إلى حساب المستفيد بناءً على رقم الحساب فقط، ودون أن يكون متطابقًا مع اسم المستفيد.

4.2.23 سيتحمل العميل أي تكاليف في حالات خصم قيمة أيّ حوالة صادرة ترسل من حساب بلينك إلى حساب المستفيد وفقًا لرقم الآيبان أو رقم الحساب غير المتطابق مع اسم المستفيد أو أي تفاصيل أخرى واردة في طلب الحوالة.

5. البطاقات الائتمانية وبطاقات الدفع المباشر.

5.1 مقابل الحصول على موافقة بنك المال الأردنيّ (المشار إليه فيما بعد بـ "البنك") على منح بطاقة ائتمانية لمقدم الطلب كما هو مبين أدناه (الذي يشار إليه فيما بعد بـ "حامل البطاقة") وبناء على طلب "حامل البطاقة" بذلك، يوافق حامل البطاقة على الشروط الواردة أدناه لاستخدام بطاقة الفيزا (المشار إليها فيما بعد بـ "البطاقة")، ويلتزم ويوافق بموجب هذا على الضمان المطلق لحامل البطاقة المتعلق بتنفيذ الشروط المنصوص عليها أدناه، ويقر أنه مسؤول، مسؤولية منفردة، عن تسديد جميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة نتيجةً لاستخدام البطاقة، بصرف النظر عن قيمة المبلغ، وطالما أن هذه المبالغ مستحقة، و تم منحه بطاقة ائتمانية مقابل تأمينات نقدية شريطة أن يظل ضمانه ساريًا وغير قابل للإلغاء حتى تاريخ إشعاره بخلاف ذلك من قبل البنك. كما يوافق حامل البطاقة على اعتبار جميع المبالغ، والأموال، والسندات،

والأسهم، وأيّ عناصر ذات قيمة نقدية تعود عليه ، سواء كانت تحت عهدة البنك أو مودعة لدى البنك أو مسجلة باسمه في سجلات البنك، كضمانات لتسوية كافة المبالغ المستحقة على حامل البطاقة بموجب عضوية الفيزا. كما يفوض حامل البطاقة البنك بشكل قطعي بالتصرف في جميع ما سبق ذكره بأيّ شكل من الأشكال وفي أي وقت يراه البنك مناسبًا وبالطريقة والسعر الذي يحدده في حال تخلفه عن الالتزامات التعاقدية بالبنك، بالإضافة إلى إجراء مقاصة بين أيّ من حسابات بطاقات الدفع الخاصة به والمبالغ المستحقة على حامل البطاقة. وفي حال اختلاف العملات، يسمح حامل البطاقة للبنك تبادل العملات، حسب الاقتضاء، وعلى النحو وبسعر الصرف السائد بتاريخه ويجري العمل بكل ما سبق مع إخطار وإشعار العميل.

5.2 إصدار البطاقات

5.2.1 يقتصر استخدام البطاقة على حاملها وتسري عليها هذه الشروط والأحكام، كما تبقى البطاقة صالحة للاستخدام حتى حلول التاريخ المبين عليها.

5.2.2 كشرط مسبقٍ للموافقة على قبول طلب بإصدار بطاقة ائتمانية، يجوز للبنك، أن يطلب من مقدم الطلب/حاملٍ البطاقة تقديم تعهد و/أو سند سحب إيداع نقدي و/أو ضمان مصرفي لصالح البنك مهما كان المبلغ المحدد من قبل البنك. كما يحتفظ البنك بهذا الضمان خلال فترة سريان البطاقة وطالما يوجد رصيد مدين في حساب البطاقة. وفي حال سُحب كامل الرصيد المدين، يتعين على البنك حينها الاحتفاظ بهذا الضمان لمدة لا تقل عن 90 يومًا من تاريخ إلغاء هذه البطاقة.

5.2.3 يوافق حامل البطاقة بشكل صريح على أنه يحق للبنك رهن أيّ مبالغ مودعة في حساب بلينك/ حساب ودائع بلينك الآجلة أو أيّ حساب أخر يحتفظ به حامل البطاقة لدى البنك أو رهن أيّ مبالغ مودعة في البنك كضمانات لإصدار البطاقة لمدة (90) يومًا على الأقل بعد إلغاء البطاقة الرئيسية وتسليمها للبنك، وإجراء المقاصة بين جميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة تجاه البنك وأي من هذه المبالغ، مع إرسال إشعار إلى حامل البطاقة ، سواء كان قرار الإلغاء صادرًا عن البنك أو بناء على طلب حامل البطاقة.

5.2.4 يحق للبنك تغيير تصميم البطاقة في أيّ وقت ودون إشعار مسبقٍ بذلك.

5.2.5 تُعتبر البطاقة وتبقى، في جميع الأوقات، ملكًا للبنك وتُسلم للعميل مباشرة بناءً على طلبه.

5.2.6 يحق للعميل الحصول على خدمة البطاقة الكترونيا, وتُسلم البطاقة إلى حامل البطاقة شخصيًا أو عن طريق البريد العادي أو السريع على العنوان الذي بلغ حامل البطاقة البنك به وعلى مسؤوليته الخاصة.

5.2.7 بمجرد استلام البطاقة، يوقع حامل البطاقة على على كافة الأوراق اللازمة و المطلوبة فورًا. ويعتبر توقيع حامل البطاقة بمثابة دليل قاطع على موافقة حامل البطاقة على الشروط والأحكام الخاصة بحاملي البطاقات، بغض النظر عما إذا كان حامل البطاقة قد قدم إشعارًا للبنك باستلام البطاقة أم لم يقدم.

5.2.8 في حال عدم رغبة حامل البطاقة في الالتزام بشروط وأحكام حاملي البطاقات، يجب عليه قص البطاقة إلى نصفين وإعادة هذين النصفين منها إلى البنك. وفي هذه الحالة، ستسري أحكام البند (8) من هذه الشروط.

5.2.9 تُعتبر البطاقة غير قابلة للنقل من شخص لاخر، وعلى حامل البطاقة عدم استخدامها بشكل خاطئ.

5.2.10 يُمنع على حامل البطاقة رهن البطاقة كضمان لأي غرض كان.

5.3 استخدام البطاقة

5.3.1 تمكن بطاقة الفيزا الائتمانية العميل من استخدام أجهزة الصراف الآلي الخاصة بالبنك، محلياً، لسحب وإيداع الأموال وإيداع الشيكات، وتحويل الأموال بين الحسابات وطلب كشف حساب عاديّ عن طريق البريد العادي وطلب كشف حساب خاص والاستعلام عن رصيد الحسابات وتغيير كلمة المرور والاستفادة من أي خدمات مصرفية أخرى مستقبلًا، والتي قد يقدمها البنك من وقت لأخر. كما تتيح البطاقة للعميل استخدام أجهزة الصراف الآليّ في جميع أنحاء العالم، والتي تحمل شعارات بطاقات فيزا الائتمانية للسحب النقدي واستلام الرصيد. فضلًا عن ذلك، تتيح البطاقة للعميل الشراء من المتاجر/مراكز تقديم الخدمات (التاجر)، محليًا ودوليًا، من خلال محطات نقاط البيع التي تحمل شعار (الفيزا الائتمانية) (للبطاقات الائتمانية)، والتي تقبل/تتيح تنفيذ الحركة بعد تقييد المبلغ، إن وجد، على حساب بلينك، الذي أُصدرت البطاقة وفقًا له.

5.3.2 يجب ألا يسمح حامل البطاقة لأيّ شخص باستخدام البطاقة، وعليه أن يبقي هذه البطاقة وأيّ "كلمة مرور" مرتبطة بها تحت الرقابة المباشرة والشخصية لحامل البطاقة علما أن البنك يقوم بإرسال الرسالة الخاصة بكلمة المرور لمرة واحدة (OTP) بالمبلغ الذي سيتم قيده على حساب العميل و على العميل عدم مشاركة هذه الرسالة مع الغير.

5.3.3 يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن أي تسهيلات ائتمانية أو غيرها من التسهيلات الممنوحة من قبل البنك فيما يتعلق بالبطاقة بالإضافة إلى جميع الرسوم والأتعاب المتعلقة بها والمذكورة في قائمة الرسوم والعمولات والمنشورة في التطبيق البنكي وصفحة بلينك

5.3.4 تُصدر البطاقة الائتمانية لغايات استخدامها مقابل التسهيلات التي يقدمها البنك من وقت لأخر، ووفقًا لتقديره الخاص. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

i. الدفع مقابل شراء السلع و/أو الخدمات التي تقيد على "حساب البطاقة".

ii. السحب النقدي

5.3.5 في الحالات التي يتضمن استخدام البطاقة خدمة السحب النقديّ من أجهزة الصراف الآليّ، يكون حامل البطاقة مسؤولًا عن جميع الحركات التي تجري باستخدام البطاقة، سواء كانت بمعرفة حامل البطاقة بها أو بدون علمه أو بتفويض ضمنيّ أو صريح منه. ويجيز حامل البطاقة للبنك بموجب هذا تقييد أيّ مبلغ يجري سحبه وفقًا لإيصال الحركة المالية على حساب بلينك الخاص به. كما يوافق حامل البطاقة على اعتبار تسجيل أيّ حركة تجري عبر البطاقة بمثابة دليل قاطع وملزم في كافة الأحوال.

5.3.5 يجـوز للبنـك وضـع "كلمـة مـرور" ليسـتخدمها حامـل البطاقـة في أيّ جهـاز صـراف آلي يقبـل إدخـال البطاقـات الائتمانيـة ويوافـق حامـل البطاقـة بموجـب هـذا عـلى مـا يـلي:

i. يجـوز إرسـال كلمـة المـرور إلى حامـل البطاقـة عـن طريـق البريـد العـاديّ أو البريـد السـريع أو إلكترونيًـا مـن خـلال التطبيـق أو مـن خـلال ارسـال رسـالة نصيـة ولا يجـوز لحامـل البطاقـة الكشـف عـن كلمـة المـرور لأي شـخص كان. وكمـا يتوجـب عليـه اتخـاذ الاحتياطـات اللازمـة وبـذل العنايـة الواجبـة لتجنـب الكشـف عـن كلمـة المـرور لأي شـخص.

ii. يتوخـى حامـل البطاقـة الحـذر لمنـع فقـدان البطاقـة أو سـرقتها. كمـا يتحمـل حامـل البطاقـة المسـؤولية الكاملـة أمـام البنـك والمترتبـة عـن تنفيـذ حـركات ماليـة عبـر البطاقـة باسـتخدام كلمـة المـرور، سـواء كان حامـل البطاقـة عـلى معرفـة بهـا أو لـم يكـن لديـه علـم.

iii. سـيخضع إيّ إيـداع نقـدي أو إيـداع للشـيكات عبـر أجهـزة الصـراف الآليّ أو غيرهـا مـن الأجهـزة باسـتخدام البطاقـة في أيّ جهـاز صـراف آليّ/جهـاز دفـع إلكتـروني تابـع للبنـك لعمليـات تحقـق يجريهـا اثنيـن مـن موظفـي البنـك الـذي يجـوز للبنـك، ،. ويوافـق حامـل البطاقـة عـلى أن المبلـغ الـذي جـرى التحقـق منـه هـو المبلـغ الصحيـح للإيداعـات الـتي جـرت. كمـا أن تحصيـل أيّ شـيكات مودعـة سـيكون مقبـولًا ولـن تُوفـر أيّ عائـدات حـتى تصفيـة الشـيك.

iv. يجوز لحامل البطاقة استخدام البطاقة الائتمانية ضمن حد الائتمان الذي أشعره به البنك.

v. يتعهـد حامـل البطاقـة بعـدم اسـتخدام البطاقـة لأغـراض غيـر قانونيـة أيّـا كان نوعهـا، بمـا في ذلـك شـراء السـلع والخدمـات او لغايـات المقامـرة بمـا ينتهـك أحـكام القوانيـن الأردنيـة.

vi. يوافـق العميـل عـلى الحـد الأقـصى المسـموح بـه للسـحب النقديّ/الشـراء، وأن هـذا الحـد قابـل للتغييـر مـع إرسـال إشـعار مسـبق بذلـك إليـه.

5.4 السحب النقدي

يجـوز لحامـل البطاقـة طلـب الحصـول عـلى سـحب نقـدي بـأي قيمـة يقبلهـا البنـك ووفقًـا لتقديـر البنـك الخـاص مـن خـلال:

i. اسـتخدام البطاقـة في أي مـن أجهـزة الصـراف الآلي التابعـة للبنـك أو أي مؤسسـة أخـرى، والـتي اتخـذ معهـا البنـك ترتيبـات مسـبقة لاسـتخدام جهـاز الصـراف الآلي التابـع لـه أو المؤسسـة المذكـورة (في هـذه الحالـة، يخضـع كل سـحب إلى الحـد المسـموح بـه يوميًـا مـن أجهـزة الصـراف الآلي).

ii. يعتبـر اسـتخدام البطاقـة للحصـول عـلى سـحب نقـدي بمثابـة موافقـة نهائيـة وقطعيـة مـن حامـل البطاقـة لدفـع رسـوم الحركـة الثابتـة للسـحب النقـدي عـلى النحـو الـذي يحـدده البنـك مـن وقـت لآخـر و المعلـن عنهـا في قائمـة الرسـوم المعتمـدة و المنشـورة عـلى صفحـة بلينـك

بطاقات الائتمانية الممنوحة مقابل ضمان نقدي / حساب التأمينات النقدية

لغايات هذه الشروط والأحكام، يُقصد بـ "حساب التأمينات النقدية" الحساب الذي يقوم البنك بفتحه وربطه بالبطاقة الائتمانية الممنوحة مقابل ضمان نقدي، وذلك لغرض حجز مبلغ نقدي مقدم من العميل كتأمين وضمان لالتزاماته الحالية أو المستقبلية الناشئة عن استخدام البطاقة الائتمانية، ويُستخدم هذا الحساب حصريًا لهذه الغاية ووفقًا للشروط والأحكام المعتمدة لدى البنك.

ويقر العميل ويوافق بأنه في حال تقدمه بطلب للحصول على بطاقة ائتمانية مقابل ضمان نقدي، فإن البنك سيقوم بفتح حساب تأمينات نقدية وربطه بالبطاقة الائتمانية لغايات حجز مبلغ تأمين نقدي يعادل ما نسبته (110%) من السقف الائتماني المعتمد للبطاقة الائتمانية بالعملة المحلية، وذلك كضمان لالتزامات العميل الناشئة عن استخدام البطاقة الائتمانية.

في حال استخدام جزء من مبلغ التأمينات لسداد المستحقات، يتم تخفيض سقف البطاقة تلقائياً بما يتناسب مع الرصيد المتبقي في حساب التأمينات.

كما يقر العميل ويوافق على أن المبالغ المودعة أو المحجوزة في حساب التأمينات النقدية تبقى محجوزة ومرهونة لصالح البنك، ويستمر حجز مبلغ التأمين النقدي لمدة ثلاثين (30) يومًا من تاريخ إلغاء البطاقة الائتمانية أو إغلاقها، أو إلى حين تسوية وإطفاء كافة الالتزامات والمبالغ المستحقة على العميل بشكل كامل ونهائي وفقًا لسجلات البنك المعتمدة، أيهما أبعد، ولا يجوز للعميل التصرف بها أو سحبها أو طلب فك الحجز عنها إلا بعد موافقة البنك واستيفاء جميع الالتزامات المتعلقة بالبطاقة الائتمانية.

ويقر العميل ويوافق بصورة صريحة ونهائية على أن حساب التأمينات النقدية قد لا يتم إظهاره له كحساب مستقل ضمن التطبيق البنكي أو القنوات الرقمية أو الإلكترونية الخاصة بالبنك، وذلك وفقًا للآلية التشغيلية والفنية المعتمدة لدى البنك، وأن عدم إظهار الحساب لا يؤثر على صحة فتحه أو الحجز القائم عليه أو أي من الآثار القانونية أو التعاقدية أو التنظيمية المترتبة عليه.

كما يقر العميل بأن هذه البنود الخاصة بحساب التأمينات النقدية يتم عرضها له بصورة واضحة ومنفصلة ضمن الشروط والأحكام الخاصة بطلب البطاقة الائتمانية عبر القنوات الرقمية أو الإلكترونية الخاصة بالبنك، وأن موافقته الإلكترونية على شروط و أحكام البطاقات الائتمانية و استكماله إجراءات طلب البطاقة الائتمانية تُعتبر إقرارًا صريحًا ونهائيًا منه بأنه اطلع على هذه الأحكام وفهم مضمونها ووافق عليها وعلى جميع الآثار القانونية والتعاقدية المترتبة عليها .

5.5 التفويض

5.5.1. عند إصدار البطاقة الائتمانية أو تجديدها ، يوافق حامل البطاقة على دفع قيمة ذلك إلى البنك ويفوض البنك بخصم قيمة الرسوم السنوية المطبقة من حساب بلينك الخاص به، و حسب نشرة الأسعار المعلنة.

5.5.2. يتعهد حامل البطاقة بعدم تجاوز "حد الائتمان" الذي حدده له البنك إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك لزيادة هذا الحد الائتماني. كما يتعهد حامل البطاقة بعدم إجراء أيّ عملية شراء أو تنفيذ حركة قد ينتج عنها زيادة في مجمل الرصيد المدين للالتزامات المترتبة عليه تجاه البنك بما يتعلق بجميع عمليات الشراء والحركات التي تتجاوز حد الائتمان. وفي حال تجاوز حامل البطاقة حد الائتمان، والذي يشكل انتهاكًا لهذه المادة، سيتعين على حامل البطاقة دفع كامل المبلغ المُتجاوز لحد الائتمان فورًا، مضافًا إليه قيمة المبلغ المستحق بموجب المادة (5-8) من شروط وأحكام حاملي البطاقات، بالإضافة إلى دفع العمولات وأيّ رسوم وفوائد أخرى بالسعر السائد في تاريخ قيد حساب البطاقة وفقًا لتعليمات الجهات الرقابية . كما يجيز حامل البطاقة للبنك تقييد كافة هذه الرسوم أو أيّ منها على حساب بلينك الخاص به بالإضافة إلى حق البنك في تقييد رسوم السحب النقدي على حساب بلينك الخاص بحامل البطاقة وفقًا للوائح وتعليمات الفيزا الدولية. في حال عدم دفع حامل البطاقة لكامل المبلغ المطلوب من قبل البنك كما هو مبين أعلاه، تكون كافة الأرصدة غير المسددة في حساب حامل البطاقة مستحقة وواجب دفعها على الفور.

5.5.3. في حال تجاوز حامل البطاقة لحد الائتمان المحدد دون الحصول على موافقة مسبقة من البنك بذلك، يجوز للبنك حينها، ، إلغاء البطاقة فورًا، مع إشعار حامل البطاقة بذلك. وفي هذه الحالة، تكون جميع المبالغ غير المسددة بموجب البطاقة بما في ذلك الرسوم والفوائد مستحقةً للبنك وواجب دفعها على الفور.

5.5.4. تُقيد كافة المبالغ المدفوعة لشراء السلع و/أو تقديم الخدمات والسحوبات النقدية على حساب البطاقة بالإضافة إلى جميع الحركات المالية التي تجري باستخدام البطاقة، وكافة الرسوم السنوية، ورسوم التداول، والمصاريف الإضافية أو رسوم الفوائد أو رسوم المبالغ المتأخر سدادها بالعملةِ المستخدمة لهذا الغرض والمبينة في كشف الحساب.

5.5.5. يفوض حامل البطاقة البنك بشكل قطعي بتقييد جميع المبالغ المستحقة باستخدام البطاقة على حساب بلينك الخاص به، الموضح في طلب الاشتراك، بما في ذلك العمولات والفوائد في أي يوم يراه البنك مناسبًا. كما يتعهد حامل البطاقة بإبقاء رصيد كافٍ في حساب بلينك الخاص به لتغطية جميع عمليات السحب بالبطاقة سواء كانت داخل المملكة الأردنية الهاشمية أو خارجها.

5.5.6. يحق بنك بشكل قطعي بزيادة أو تخفيض الحد المسموح به للسحب بالبطاقة دون تحميل البنك أي مسؤولية عن ذلك مع إعلام حامل البطاقة بالحد الجديد ، حسبما يراه البنك مناسبًا ، شريطة أن يبقى هذا الحق ساريًا طوال فترة صلاحية البطاقة وتجديدها.

5.5.7. في حال عدم وجود رصيدٍ كافٍ في حساب بلينك لتغطية كامل قيمة المبلغ والعمولات المستحقة على البطاقة، يكون للبنك سلطة مطلقة في قيد فائدة على الرصيد المدين في الحساب المذكور وفقًا للسعر السائد في تاريخ قيد حساب بلينك وبما يتفق مع سياسات البنك ولوائح وتعليمات الجهات الرقابية .

5.5.8. في حال عدم دفع حامل البطاقة للحد الأدنى من المبلغ في تاريخ استحقاق الدفع، يفرض البنك حينها رسوم دفع متأخرة حسب نشرة الأسعار المعلنة من البنك.

5.5.9. تكون جميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة بالعملة المستخدمة في الفواتير الخاصة بحساب البطاقة.

5.5.10. يجوز استخدام كافة المبالغ التي يتلقاها البنك من حامل البطاقة على النحو/الترتيب التالي أو وفقًا لأيّ أولويات أخرى، حسبما يراه البنك مناسبًا:

i. جميع الفوائد والمصاريف والرسوم والسحوبات النقدية والأتعاب والرسوم الأخرى غير المدفوعة التي أُدرجت في أيّ كشف حساب سابق.

ii. جميع الفوائد والمصاريف والرسوم والسحوبات النقدية والأتعاب والرسوم الأخرى غير المدفوعة التي أُدرجت في كشف الحساب الحالي.

iii. جميع الحركات التي تجري على البطاقة والرسوم غير المدفوعة التي أُدرجت في أيّ كشف حساب سابق.

iv. جميع الحركات التي تجري على البطاقة والرسوم غير المدفوعة التي أُدرجت في كشف الحساب الحالي.

v. جميع السحوبات النقدية والحركات التي تجري على البطاقة والتي لم تُدرج في كشف الحساب الحالي بعد.

5.5.11. يحق للبنك، وفقًا لتقديره المطلق وبعد إشعار حامل البطاقة بذلك، أن يعدل سعر أو طريقة احتساب الرسوم السنوية، والرسوم الإضافية، ، والحد الأدنى للدفع.

5.5.12. في حال اعتراض حامل البطاقة على تنفيذه لحركة ما، وتبين فيما بعد أن هذه الحركة المالية قد أجريت بواسطته، يحق للبنك حينها فرض رسوم في تاريخ الانتهاء من هذه الحركة وفقًا لنشرة الأسعار المعلنة من البنك و اي عمولات اضافية من شركات الدفع العالمية. .

5.5.13. لا يشكل قبول البنك باستلام المبالغ المتأخر سدادها أو أجزاء منها أو الشيكات أو الحوالات المالية التي حددت على أنها دفعة كاملة أو تنازله عن أيّ من حقوقه أو منحه لأي تسهيلات إلى حامل البطاقة، تنازلًا من قبل البنك عن إنفاذ أي من حقوقه لاحقًا بموجب أحكام وشروط حاملي البطاقات فيما يتعلق بتحصيل المبالغ المستحقة، ولن يكون هذا القبول بمثابة موافقة من البنك على تعديل هذه الشروط والأحكام بأي شكل من الأشكال.

5.5.14. يوافق حامل البطاقة بشكل صريح، بموجب هذه الشروط والأحكام، على أن الرصيد المستغل في حساب البطاقة يكون مستحقًا وواجب السداد فورًا، وأن أحكام المادة (5.5.8) من هذه الشروط ستسري في حال وجود أي مبالغ مستحقة على حامل البطاقة تجاه البنك وفقًا لحساب البطاقة أو في حال طلب البنك لحامل البطاقة بموجب أي من حسابات بلينك الخاصة بالعميل أو في حال انتهاك حامل البطاقة لشروط هذه الحسابات أو شروط التسهيلات البنكية الممنوحة من قبل البنك إلى حامل البطاقة.

5.5.15. بغض النظر عن ممارسة البنك لأيّ من حقوقه، بموجب هذه الشروط والأحكام، سيستمر تحصيل الفوائد ورسوم التمويل ورسوم الدفع المحددة بأسعار الصرف السائدة بتاريخها من أي مبالغ تظل مستحقة وغير مسددة. ويسري هذا عند ممارسة البنك لأي حق من حقوقه. وفي حال صدر قرار بشأن دفع أيّ مبلغ للبنك، تُسدد الفوائد، ورسوم التمويل، والمبالغ المتأخر سدداها المتعلقة بهذه المبالغ، التي حكم عليها بأنها لصالح البنك، اعتبارًا من تاريخ صدور هذا القرار وحتى سداد كامل المبلغ الذي حكم عليه لصالح البنك.

5.5.16. يكون أي شيك مودع مقبولًا لغايات تحصيله ولن توفر أيّ عائدات حتى تصفية الشيك ودفع العائدات إلى البنك من قبل البنك المعني بالدفع. ولا تعامل أيّ إيداعات نقدية كإيداعات قد استلمها البنك إلا عند تقييد نفس قيمتها على حساب البطاقة.

5.5.17. في حال قيام حامل البطاقة بسداد المبالغ المستحقة نقدًا أو من خلال إيداع شيكات عبر أجهزة الصراف الآلي أو أجهزة الدفع الإلكتروني المعتمدة من البنك، فإن قيد هذه المبالغ أو الشيكات في حساب البطاقة يبقى خاضعًا للتحقق والمراجعة من قبل البنك، ويُعتبر قرار البنك بهذا الخصوص نهائيًا وملزمًا. كما يُعد أي إيصال أو إشعار صادر عن الجهاز عند الإيداع إثباتًا لعملية الإيداع كما أدخلها العميل فقط، ولا يُعتبر تأكيدًا نهائيًا لاعتماد المبلغ أو صحة بيانات الإيداع إلا بعد التحقق من قبل البنك

5.5.18. يوافق حامل البطاقة على اعتبار أيّ سجل من سجلات البنك المتعلقة بأيّ معاملة تجري باستخدام البطاقة كدليل قاطع وملزم لحامل البطاقة في كل الأحوال.

5.5.19. لن يعتبر حامل البطاقة عدم استلام كشف بالحساب بمثابة سبب كاف لعدم دفع المبالغ المستحقة في تاريخ استحقاقها.

5.5.20. لا يسمح لحامل البطاقة بتحويل الأموال من حساب بطاقة إلى حساب آخر لتسوية المبالغ ا لمستحقة .

5.5.21. سيكون الاعتماد بناءً على قيمة المبالغ المودعة في أجهزة الصراف الآليّ وليس البيانات التي سجلها العميل في وقت الإيداع. كما يفوض العميل البنك بتقييد المبلغ المودع بالفعل على الحساب المعنيّ.

5.5.22. في حال وجود اختلاف بين المبلغ المدين عند السحب النقديّ والمبلغ الفعلي الذي استلمه العميل، أو في حال عدم استلام العميل لأيّ مبلغ، فيجب على العميل حينها إشعار البنك . وإلا فلن يتحمل البنك أي مسؤولية تجاه العميل عن هذا الاختلاف بين المبالغ وتكون نتائج احتساب المبالغ التي أجراها البنك بمثابة مرجع للحكم على صحة مطالبة العميل بهذا النقص.

5.5.23. في حال ظهور أي حركة مالية على كشف حساب البطاقة لم يقم العميل بتنفيذها، يحق للعميل الاعتراض على تلك الحركة وفقًا للإجراءات المعتمدة لدى البنك. وإذا ثبتت أحقية العميل بالمطالبة بمبلغ رد التكاليف المدفوعة، فلن يتم قيد قيمة تلك الحركة على حساب بلينك إلا بعد تحصيلها فعليًا من البنك المعني بالتحصيل وقيدها لصالح بلينك، مع العلم بأن إجراءات التحصيل قد تستغرق مدة تصل إلى شهرين وفقًا للوائح وتعليمات شركة فيزا العالمية. أما في حال عدم ثبوت أحقية العميل بالمطالبة، فيحق للبنك اقتطاع الرسوم والأتعاب المترتبة مقابل الإجراءات والجهود المبذولة أو أي مبالغ تم دفعها للبنك المعني بالتحصيل أو لأي طرف آخر ذي علاقة، وذلك وفقًا للرسوم والنسب المعتمدة لدى البنك.

5.5.24. تُعتبر المعلومات المعروضة على شاشة جهاز الصراف الآليّ جزءًا لا يتجزأ من شروط التعامل/ التعاقد. ويعد قرار البنك بمثابة دليل مقبول يؤكد صحة هذه الشروط.

5.6 فقدان البطاقة/كلمة المرور

5.6.1 في حال فقدان البطاقة أو سرقتها، أو الكشف عن كلمة المرور لأي طرف آخر، يبلغ حامل البطاقة البنكَ بفقدان أو سرقة البطاقة أو الإفصاح عن التفاصيل الخاصة بها فورًا، كما يبلغ المركز الأمني في الدولة حيث وقعت حادثة الفقدان أو السرقة أو الإفصاح.

5.6.2 في حال عدم إعلام حامل البطاقة عن واقعة الفقدان أو السرقة يكون حامل البطاقة مسؤولًا بالكامل تجاه البنك عن دفع أيّ مبالغ تُقيد على حساب البطاقة وتكون ناشئة عن أي حركات تجري على البطاقة أو سلع أو خدمات يقدمها التجار أو السحب النقدي أو الحركات التي يجريها أي شخص عبر أجهزة الصراف الآلي باستخدام البطاقة سواء بعلم حامل البطاقة أو بدونه وبغض النظر عما إذا كان هذا الشخص مفوضًا من قبل حامل البطاقة أم لا.

5.6.3 يجوز للبنك، وفقًا لتقديره الخاص ، إصدار بطاقة بديلة لأي بطاقة مفقودة أو مسروقة أو إصدار كلمة مرور جديدة وفقًا لهذه الشروط والأحكام أو أيّ شروط وأحكام أخرى قد يراها البنك مناسبة على أن يتم إعلام العميل بها. كما يحق للبنك تقييد رسوم إصدار البطاقة البديلة على حساب حامل البطاقة،وفقا لنشرة الأسعار المعلنة من البنك. .

5.6.4 عند استرداد البطاقة المفقودة أو المسروقة، يعيد حامل البطاقة للبنك فورًا نفس البطاقة المتلفة دون استخدامها. ولا يجوز لحامل البطاقة استخدام كلمة المرور بعد إشعاره للبنك بأنه قد أُفصِح عنها لأطراف ثالثة.

5.7. الإنهاء

5.7.1 يتمتع بالبنك بالحق لإلغاء البطاقة في أيّ وقت على أن يتم إبلاغ العميل بذلك مع إبداء الأسباب لإلغائها. كما يعيد حامل البطاقة الصادرة إليه عن البنك. وفي هذه الحالة، سيُدفع الرصيد الموجود في البطاقة والفوائد والعمولات والرسوم الأخرى إلى البنك فورًا.

5.7.2 يحق للبنك إنهاء استخدام البطاقة دون تقديم إشعار بذلك في حال وفاة حامل البطاقة

5.7.3 في حال رهن ممتلكات حامل البطاقة أو إصدار حكم بشأن الحجز على ممتلكاته و/أو حلّ ممتلكاته و/أو إعلان إفلاسه و/أو في حال عدم مقدرته على الدفع و/أو عجزه أو في حال انتهاكه لهذه الشروط والأحكام أو أيّ منها أو في حالة سداده بشكل متقطع، سيُمنع لبطاقة من استخدام البطاقة (البطاقات) وسترد البطاقة (البطاقات) إلى البنك متلفة ، وستصبح جميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة واجبة السداد مع مراعاة إلى إرسال إنذار أو إشعار ، شريطة أن يسري هذا الالتزام بعد ذلك على ورثته.

5.7.4 بصرف النظر عن أحكام الدفع المبينة في المادة (5) أعلاه، تكون جميع المبالغ المتبقية في حساب البطاقة والمبلغ المُتكبد نتيجة لاستخدام البطاقة والذي لم يُخصم بعد من حساب البطاقة الخاص بحامل البطاقة، مستحقة بالكامل وفورًا عند إنهاء العلاقة مع العميل وبما يتماشى مع شروط وأحكام البطاقات.

5.7.5 يحق لحامل البطاقة إلغاء البطاقة في أي وقت فور إشعاره للبنك بذلك. بشرط سداد جميع الالتزامات المالة المترتبة عن استخدامه للبطاقة ويعيد حامل البطاقة للبنك البطاقة.

5.7.6 يكون حامل البطاقة و/أو ورثته مسؤولين عن تسوية الأرصدة المدينة في حساب البطاقة ويعوض حامل البطاقة و/أو ورثته البنكَ عن جميع التكاليف (بما في ذلك الأتعاب القانونية والمصروفات) والرسوم المُتكبدة مقابل استرداد هذه المبالغ المتبقية.

5.7.7 يحق للبنك تزويد العميل ببراءة الذمة عن البطاقة الائتمانية بعد اكتمال تسديد رصيدها خلال 7 أيام.

5.8 الإعفاءات والاستثناءات

5.8.1 لا يتحمل البنك أي مسؤولية تجاه حامل البطاقة عن أي خسارة أو ضرر من أي نوع قد يتعرض له، سواء كان ذلك بسبب التاجر أو أي بنك آخر أو مؤسسة مالية في حال رفض أي جهاز صراف آلي أو جهاز دفع إلكتروني تنفيذ أي عملية باستخدام البطاقة، أو رفض إدخال البطاقة أو بطاقة تعريف العميل، أو رفض تنفيذ عملية سحب نقدي ضمن حد الائتمان أو أي خدمة أخرى.

5.8.2 لن يكون البنك مسؤولا عن رفض أيّ تاجر أو مؤسسة و/أو الفيزا الدولية التعامل بالبطاقة أو عن أي عيب أو نقص في السلع أو الخدمات المقدمة إلى حامل البطاقة من قبل أيّ تاجر، حسب مقتضى الحال، أو أيّ انتهاك قد يحدث أو عدم إجراء تاجر لحركة مالية باستخدام البطاقة.

5.8.3 في حال حدوث نزاع بين حامل البطاقة وأي تاجر أو بنك أو مؤسسة مالية أو أي شخص آخر، فإن مسؤولية حامل البطاقة تجاه البنك لن تتأثر بأي شكل من الأشكال بهذا النزاع أو الدعوى المقابلة أو الحق في إجراء المقاصة الذي قد يطالب حامل البطاقة برفعها/إجراءها ضد هذا التاجر أو البنك أو المؤسسة المالية أو الشخص. كما لن يكون البنك طرفًا في أو معنيًا بأي صفة بأيّ نزاع أو دعوى قضائية يرفعها حامل البطاقة ضد التاجر.

5.8.4 لا يتحمل البنك أي مسؤولية، أيا كان نوعها، تجاه حامل البطاقة فيما يتعلق بأي خسارة أو ضرر مهما كانت طبيعته ينشأ عن عدم عمل أيّ من أجهزة الصراف الآلي أو جهاز الاتصال أو المرافق أو نظام معالجة البيانات أو رابط الإرسال أو نتيجة لعيب أو عطل في أيّ منها أو غير ذلك أو بسبب عدم وجود مبالغ كافية في مثل هذه الأجهزة بصورة مؤقتة أو لأي سبب سواء كان خارج سيطرة البنك أو غير ذلك من الأسباب.

5.9 الإفصاح عن المعلومات

5.9.1 يسمح حامل البطاقة للبنك الإفصاح عن أيّ معلومات متعلقة بحساباته المفتوحة مع البنك أو أي من علاقاته وتقديمها كما يراه البنك مناسبًا سواء داخل المملكة الأردنية الهاشمية أو خارجها إلى وفيما بين:

i. المقر الرئيسي للبنك، أو أيّ من مكاتبه أو فروعه أو توابعه أو مكاتب تمثيله أو الشركات التابعة له أو الشركات ذات الصلة أو أيّ من شركاءه.

ii. أيّ شريك أو شريك فرعي، ، معني بحقوق البنك المتعلقة بالحسابات، أو أي من متاجره أو أي بديل معنيّ بحقوق البنك المتعلقة بالحسابات.

iii. أيّ وكيل مقدم لخدمات أو مقاول أو طرف ثالث يزود البنك بأي نوع من الخدمات المتعلقة بتسيير أعماله.

iv. أيّ مؤسسة مالية (يتعامل معها حامل البطاقة ويقترح التعامل معها) لفحص حساباته.

5.9.2 يوافق حامل البطاقة على الإفصاح عن المعلومات التي تتضمن آخر عنوان معروف للعميل لأيّ بنك أو فيزا دولية أو أيّ من ورثته والإفصاح عن أرقام البطاقات الجديدة أو المجددة أو البديلة للتجارو أي جهات أخرى مخولة..

5.9.3 يزود حاملُ البطاقة البنكَ، عند الطلب، بالمعلومات المتعلقة بوضعه الماليّ. كما يفوض حامل البطاقة البنك بالتحقق من صحة هذه المعلومات. وفي حال عدم تقديم هذه المعلومات إلى البنك عند طلبها، يجوز للبنك حينها، وبعد إعلام العميل رفض تجديد البطاقة أو إيقافها أو إلغاءها على الفور مع بقاء حق البنك في مطالبة العميل بالمستحقات القائمة على البطاقة.

5.9.4 إن البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من العميل اضمن إطار العلاقة التعاقدية تخضع لأحكام السرية المصرفية المنصوص عليها في قانون البنوك النافذ.

5.10 التعويض

يتحمل العميل جميع التكاليفُ والرسومُ الأتعابَ القانونية وأتعابَ المحاماة التي يتكبدها البنك في حال إخلال العميل في تنفيذه لهذه الشروط والأحكام أو غير ذلك مما قد يُقيد على حساب البطاقة والتي سيتوجب على حامل البطاقة دفعها.

5.11 الحق في إجراء المقاصة

5.11.1 إضافة إلى أي حق يتعلق بالمقاصة أو الحقوق الأخرى التي يمنحها القانون للبنك، يوافق حامل البطاقة بأنه يحق للبنك وحسب تقديره الخاص وفي أي وقت مع اشعار العميل، أن يقوم بدمج وتوحيد جميع أو بعض حسابات حامل البطاقة لدى البنك أيا كان نوعها وسواء أكانت بالدينار الأردني أو بأية عملة أخرى ،أو إجراء المقاصة، أو تحويل أي مبلغ في اي من تلك الحسابات، ، لغرض تسوية المبالغ المستحقة للبنك، ويحق للبنك القيام بذلك حتى وان كانت أرصدة ذلك الحساب/ الحسابات والمبالغ المستحقة بغير ذات العملة، وبموجبه يخول حامل البطاقة البنك بإجراء مثل ذلك الضم والتوحيد والمقاصة والتحويل مع إجراء تحويل العملة اللازم بحسب أسعار الصرف السائدة لدى البنك.

5.11.2 لغايات إنفاذ البنك لأي التزامات مترتبة على حامل البطاقة عند الحصول على أمر من المحكمة أو رفع دعوى قضائية لإثبات إفلاس حامل البطاقة وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته أو لأيّ سبب آخر ، يجوز للبنك حينها ،في أيّ وقت ومكان، الحجز على أيّ مبالغ مستلمة أو مستردة أو محصلة بموجب هذه الشروط و الاحكام أو بموجب أيّ ضمان أو كفالة أخرى لصالح حامل البطاقة كما يراه البنك مناسبًا ودون فرض أي التزام على البنك بتنفيذ نفس الأمر أو أيّ مما سبق في إبراء ذمة من المبالغ المستحقة له.

5.12 الإشعارات

5.12.1 يتوجب على حامل البطاقة إبلاغ البنك فورًا بأي تغييرات قد تطرأ على التوظيف أو العمل أو العنوان أو رقم هاتف عمل/مكتب/سكن حامل البطاقة الرئيسي و/أو حامل البطاقة التابعة باستخدام طرق تقديم الإشعارات المسموح بها والمنصوص عليها في هذه الشروط والأحكام.

5.12.2 يمكن تسليم جميع البطاقات أو معلومات أسماء المستخدمين أو تقديم الإشعارات أو كشف الحساب أو أي مراسلات أخرى بموجب هذه الشروط والأحكام (المشار إليها فيما بعد باسم "المراسلات") إما شخصيًا أو إرسالها عبر البريد العاديّ أو البريد السريع إلى آخر عنوان معروف لدى البنك الذي قام العميل بالتصريح عنه أو إرسالها إلكترونيًا عن طريق القناة الرقمية. وتعتبر جميع هذه المراسلات مرسلةً إلى حامل البطاقة في يوم تسليمها إذا سُلمت باليد أو في يوم العمل التالي إذا أرسلت بالبريد وفور إرسالها إلكترونيًا من خلال قناة رقمية. كما تعتبر جميع المراسلات المرسلة إلى حامل البطاقة الرئيسية بمثابة مراسلات مرسلة إلى كليهما بموجب هذه الشروط والأحكام.

5.13 التفويضات بموجب التعليمات الصادرة من خلال البريد و الاتصالات اللاسلكية.

5.13.1 يخول حامل البطاقة البنك باعتماد أي إشعارات أو توجيهات أو طلبات أو أيّ رسائل أخرى صادرة عنه من وقت لآخر عبر الهاتف والقناة الرقمية وعن طريق الفاكس والبريد الإلكتروني وكافة الوسائل المتفق عليها مع العميل أو تلك التي تفسر على أنها صادرة عنه أو بالنيابة عنه ("التعليمات") . يحق للبنك التعامل واعتبار هذه التعليمات كأنها صادرة بموجب تفويض كامل من حامل البطاقة واعتبارها ملزمة له. كما يحق للبنك اتخاذ الخطوات اللازمة المتعلقة بهذه التعليمات أو المستندة إليها، سواء كان ينطوي على هذه التعليمات توجيهات بدفع مبالغ معينة أو تقييدها على أي حساب من حسابات بلينك أو فيما يتعلق بالتصرف في هذه المبالغ أو الضمانات أو الوثائق أو في حال كان ينطوي على هذه التعليمات توجيهات تفسر على أنها اتفاقيات أو ترتيبات ملزمة لحامل البطاقة من قبل البنك أو أي شخص آخر أو كون هذه التعليمات تلزم حامل البطاقة بأي نوع آخر من المعاملات أو الترتيبات بغض النظر عن طبيعة التعامل أو الترتيب المتخذ أو المبلغ المتعلق بها.

5.13.2 لن يكون البنك ملزمًا بقبول هذه التعليمات أو التصرف بموجبها في حال احتواءها على ما يلي:

- تغييرات في أمر التفويض.
- تغيير للمفوضين بالتوقيع.
- منح وكالة رسمية لشخص أو كيان آخر.
- إغلاق حساب/حسابات البطاقة وتحويل الأرصدة المتبقية بأي شكل من الأشكال.

بما أن البنك يتصرف وفقا لهذه التفويضات والتعليمات تبقى التفويضات والتعليمات الصادرة من العميل سارية المفعول ونافذة ما لم يتلقى البنك اشعارا بإنهائها من قبل حامل البطاقة وخلافا لذلك لن يعفي هذا الانهاء حامل البطاقة من أي مسؤولية مترتبة عن أي إجراء يتخذه وفقا لهذه التفويضات ويتعهد حامل البطاقة بتحمل كافة الخسائر، والمطالبات، والدعاوى القضائية، والإجراءات القانونية، والرسوم وأتعاب المحاماة والمصروفات التي يتكبدها البنك والناتجة عن إخلال العميل في الأمور المتعلقة بالتعليمات والتفويض الصادر من قبله ، أيًا كان نوعها أو سببها، كنتيجة للتعليمات ذات الصلة أو فيما يتعلق بها

5.13.3 تعتبر أيّ تعليمات يصدرها البنك إلى حامل البطاقة عبر الفاكس أو البريد الالكتروني أو العادي أو الرسائل النصية أو الاتصال الهاتفي أو المرئي نافذة وملزمة لحامل البطاقة. ويجوز للبنك التصرف بموجب هذه التعليمات، كما يمكنه استخدام الوسائل المذكورة أعلاه كدليل أمام المحاكم.

5.14 الشروط العامة للبطاقات

5.14.1 يوقع حامل البطاقة على أي وثائق إضافية قد يطلبها البنك من وقت لآخر.

5.14.2 يحق للبنك تعيين وكيل لتحصيل جميع المبالغ المستحقة له من حامل البطاقة بموجب هذه الشروط والأحكام.

5.14.3 يحق للبنك، في أي وقت ودون موافقة حامل البطاقة ، بالتنازل عن كل حقوقه أو التزاماته أو جزء منها، بموجب هذه الشروط والأحكام، إلى أي طرف ثالث أيا كان، سواء كان بنكا أو غير ذلك أو التنازل عنها لأكثر من طرف، سواء بصورة فردية أو جماعية، بالإضافة إلى جميع الضمانات أو جزء منها.

5.14.4 يجوز للبنك تجديد البطاقة سنويًا وبعد إعلام العميل بدورية تجديدها قبل شهر من انتهاء صلاحيتها ما لم يُبلغ العميل البنك بخلاف ذلك

5.14.5 يخول حامل البطاقة البنك، وفقًا لتقديره الخاص، بتسجيل أي تعليمات واستخدام هذه السجلات كدليل في المحاكم أو في الإجراءات القانونية الأخرى.

يقوم البنك بدراسة الطلب الهاتفي المقدم من العميل والتحقق من التعليمات الصادرة عنه أو التي يُدّعى صدورها عنه أثناء المكالمة الهاتفية. وبعد إتمام البنك إجراءات التحقق ودراسة الطلب، يكون العميل مسؤولًا عن تبعات هذه التعليمات.

5.14.6 تعد الشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة ملزمة لحامل البطاقة، ولا يجوز لحامل البطاقة التنازل عن التزاماته بموجب هذه الوثيقة لأي شخص آخر.

5.14.7 تعامل كل من هذه الشروط والأحكام كأحكام متفرقة ومختلفة عن بعضها البعض، وفي حال أصبح أي واحد أو أكثر من هذه الشروط والأحكام في أي وقت لاغيًا أو غير قانوني أو غير قابل للإنفاذ، فلن تتأثر أو تضعف صلاحية أو مشروعية أو قابلية إنفاذ الأحكام المتبقية.

5.14.8 يجوز للبنك، في أي وقت كان وبشكل غير مشروط، التنازل عن أيّ من هذه الشروط والأحكام أو أيّ حالات تقصير أو إخلال من قبل حامل البطاقة بما يتعلق بالتنفيذ.، باستثناء ما سبق ذكره، لا يشكل أيّ تغاضي أو إعفاء أو إهمال أو تحمل من جانب البنك أو أيّ تقصير أو إخلال بأيّ من هذه الشروط والأحكام تنازلًا عن حقوق وصلاحيات البنك ولن يشكل أي تصرف من قبل البنك تنازلًا ما لم يوضح ذلك صراحة وخطيًا للبنك. وسيعامل أيّ تنازل فقط بمثابة تنازل عن مسالة معنية متعلقة بذلك لا كتنازل عن أيّ من هذه الشروط والأحكام.

5.14.9 فيما يتعلق بالخصومات/عروض الأسعار الخاصة التي يقدمها التجار المعنيون، لن يقدم البنك أي ضمان أو تأكيد توضح طريقة التسليم أو الجودة أو التصميم أو المواصفات أو ما هو مبين من هذه العروض. كما تكون هذه المنتجات/الخدمات مرهونة بإمكانية توفيرها حيث ستوفر على أساس الأولوية.

5.14.10 فيما يتعلق بالخصومات/عروض الأسعار الخاصة التي يقدمها التجار المعنيون، لن يتحمل البنك أي مسؤولية قد تنشأ في حال سحب أي من التجار لهذه المنتجات/الخدمات أو إلغاءها أو تغييرها أو التعديل عليها ـ كما يحق للبنك تغيير المزايا المتاحة لحامل البطاقة في أي وقت على أن يتم إعلام العميل عن الامتيازات القائمة أو تعديل هذه الامتيازات.

5.14.11 لن يكون البنك مسؤولاً عن السلع والخدمات التي يشتريها حامل البطاقة. وفي جميع الأحوال، يجب على حامل البطاقة دفع المبالغ التي يطلبها بموجب هذه الشروط والأحكام .

5.14.12 يفوض حامل البطاقة البنك باتخاذ أيّ إجراءات يراها البنك مناسبة و/أو ضرورية لأغراض تطبيق القوانين واللوائح المحلية والدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أيا كان شكلها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إغلاق أيّ حسابات مفتوحة لحامل البطاقة ، ورفض استلام أيّ حوالات مالية أو طلبات واردة إلى حسابات حامل البطاقة و/أو أي إجراء أي حركات مع البنك، كما يُخول البنك برهن أي مبلغ في أي من حسابات بلينك و/أو رهن أيّ إيداع و/أو حوالة لحامل البطاقة فورًا وفي أي وقت وبأي عملة كانت، دون أن يكون البنك ملزمًا بأخذ موافقتهم الخطية على ذلك ودون الحاجة إلى إشعارهم بأسباب اتخاذ هذا الإجراء،

5.14.13 يوافق العميل على إرسال البنك للبطاقة إلى عنوانه المسجل لدى البنك. وفي هذا الصدد، يجب مراعاة ما يلي:

أ) يكون للبنك السلطة الكاملة لتحديد الشركة و/أو الكيان الذي سيتولى تسليم البطاقة إلى العميل.

ب) قبل استلام البطاقة، يجب على العميل إبراز هويته الشخصية السارية والصادرة عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات أو جواز سفره الأصلي في حال كان غير أردنيّ ليمكن موظف شركة التوصيل من التحقق من هويته بشكل صحيح.

ج) بعد أن يكمل موظف شركة التوصيل تسجيل معلومات العميل، سيتلقى العميل مغلفًا توجد في داخله كل من البطاقة إيصال الاستلام

د) بعد استلام الإيصال المذكور أعلاه، سيوقع العميل، أمام موظف شركة التوصيل، في المكان المخصص للتوقيع على الإيصال المذكور وكتابة اسمه الكامل، ثم تسليمه إلى الموظف المذكور لإعادته إلى البنك.

5.14.14 تعليمات خاصة بالاعتراض على حركات البطاقات

1. المدة القانونية للاعتراض هي 120 يوم من تاريخ تنفيذ الحركة حسب اجراءات الفيزا العالمية وبعد مرور تلك المدة يفقد العميل حقه في الاعتراض.
2. أن تكون الحركات المعترض عليها قد تم ترحيلها على كشف الحساب البنكي للعميل
3. يتم حجز عمولة الاعتراض حسب قائمة الرسوم والعمولات المبينة على موقع البنك وفي حال ثبتت صحة الاعتراض يتم فك حجز عمولة الاعتراض للعميل.
4. تطبق التعليمات العالمية الخاصة بعملية المطالبة بقيمة حركات لم يقم بها العميل أو أي حركة خاطئة أو مكررة.
5. في حال خسارة الاعتراض المقدم من قبل العميل فإنه يتم قيد أية فروقات بقيمة الحركة أو أية مصاريف إضافية تحملها البنك على حساب العميل
6. يتم تحويل المبلغ المحجوز إلى حساب العميل في حال نجاح عملية الاعتراض.

6. ظروف استثنائية

لا يتحمل البنك أو الفروع التابعة له أي التزام بتقديم خدمات بنكية رقمية أو تنفيذ أي حركة معلقة للعميل و/أو الطرف الثالث أو تحمل أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عنهما نتيجة لانخفاض قيمة الأموال والتي تنشأ عن أيّ خسائر ورسوم وأتعاب (مباشرة أو لاحقة) قد يتكبدها العميل (أو تكون متكبدة نيابة عنه) نتيجة لما يلي:

i. القيم المحددة للمبالغ وفقًا للبنك المستفيد؛

ii. التأخير الذي قد يحدث بسبب البريد أو الفاكس أو التيليكس أو السويفت أو نتيجة للاتصالات الأخرى؛

iii. حالات الفقدان التي قد تحدث بسبب البريد أو الشحن السريع؛

iv. الفترات الزمنية المطلوبة لعمل نظام التحصيل الأجنبي أو وقت التحصيل؛

v. أعطال الكمبيوتر والتأخير الناجم عنها؛

vi. عمليات الإيداع، ؛

vii. الضرائب والرسوم أو انخفاض قيمة المبالغ؛

viii. عدم توفير المبالغ المطلوبة بسبب القيود المفروضة على تحويل العملة و/أو التحويل؛

ix. إي إجراءات أو قيود قد تفرض من قبل سلطات محلية ودولية؛

x. الحرب أو الاضطرابات المدنية أو النزاعات المتعلقة بالعمل أو الحرائق أو الكوارث الطبيعية و/أو أي أسباب أخرى مهما كان نوعها وطبيعتها طالما أنها خارجة عن سيطرة البنك.

7. تخويل بالإفصاح وفقًا لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية.

7.1 يخول العميل البنك، بموجب هذا وبصورة نهائية ودون أيّ شروط، بإغلاق حساب بلينك الخاص به عندما يمتنع العميل عن كشف أيّ معلومات يطلبها البنك لأغراض الإفصاح وفقًا لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية أو عندما يكشف العميل عن معلومات خاطئة. وفي حال امتناع العميل عن كشف أيّ معلومات أو كشفه عن معلومات خاطئة، يتحمل العميل وحده حينها المسؤولية المترتبة عن هذا الإخلال؛ لكن إذا ثبت خلاف ذلك بأي طريقة يراها البنك معقولة، يحق للبنك حينها الإفصاح عن أي تفاصيل متعلقة بالحساب لإدارة الضرائب الأمريكية واقتطاع أي مبلغ بناء على طلب هذه السلطات على أن يتم إعلام العميل بهذا الاقتطاع . كما يؤكد العميل على إشعاره البنك بأي تغييرات تطرأ عن المعلومات المفصح عنها، وإلا سيتحمل العميل المسؤولية المترتبة عن أي تبعات متعلقة بذلك.

7.2 يخول العميل البنك بشكل قطعي ودون تحميل البنك لأي مسؤولية عن ذلك، بالقيام بما يلي:

i اقتطاع أي مبلغ من أي حساب من حسابات بلينك بناء على طلب دائرة الإيرادات الداخلية أو أيّ طرف معني وتحويل المبلغ إلى الأطراف المذكورة.

ii تخويل البنك بالإفصاح عن أي معلومات متعلقة بحساب بلينك بناء على طلب إدارة الضرائب الأمريكية أو أي طرف معني والموافقة مسبقًا على تزويد البنك و/أو دائرة الضرائب الأمريكية بأيّ وثائق مطلوبة ودون تحمل البنك أو أي من موظفيه مسؤولية عن ذلك.

8. القانون الحاكم والاختصاص القضائي

8.1 القانون الحاكم

من المفهوم والمتفق عليه أنه في حالات نشوء نزاع أو جدال بسبب/نتيجة لهذه الشروط والأحكام و/أو الخدمات البنكية الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق بأي نوع من حسابات بلينك، سيخضع تحويل الأموال أو استخدام البطاقة للقوانين المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية وسيطبق وفقًا ذلك، كما ستسري عليها لوائح الفيزا وأحكام وشروط الشبكة الوطنية التي تربط أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك المحلية.

8.2 الاختصاص القضائي

تكون محاكم عمان/قصر العدل هي المحاكم المختصة للنظر في هذه النزاعات أو الخلافات، شريطة أنه يحق للبنك مقاضاة العميل/حامل البطاقة أمام أي محكمة، حسب اختيار البنك. كما يمنح العميل/حامل البطاقة/ا للبنك حق الخيار المطلق لمحاكمته أمام المحاكم المختصة في المملكة الأردنية الهاشمية أو دوائر إنفاذ القانون فيها و/أو أمام أي محكمة و/أو دائرة مختصة داخل المملكة الأردنية الهاشمية و/أو خارجها، في حال وجود أموال منقولة/غير منقولة للعميل ،. كما يحق للبنك ممارسة سلطة مقاضاة العميل/حامل البطاقة في أي دولة يكون فيها العميل/حامل البطاقة مقيمًا أو لديه عقارات فيها، سواء كانت عقارية أو شخصية، أو يمارس أعماله فيها. كما أن اتخاذ إجراءات قانونية في أي بلد لن يمنع البنك من اتخاذ إجراءات قانونية أيضًا في نفس الوقت أو في وقت آخر أو في بلد آخر أو أكثر من بلد. وبغض النظر عما سبق، يحق للعميل/حامل البطاقة فقط رفع أي دعاوى قضائية أمام محاكم عمّان، الأردن.

9. أقرار وموافقة على معالجة البيانات الشخصية

(وفقاً للتشريعات النافذة والتعليمات والمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة)

9.1 الموافقة على جمع ومعالجة البيانات الشخصية

بموجب موافقتي الصريحة، أوافق على قيام البنك بجمع ومعالجة واستخدام والاحتفاظ ببياناتي الشخصية والمالية وأي بيانات أو معلومات يتم تزويدها من قبلي أو الحصول عليها بشكل مشروع، وذلك بما يتوافق مع التشريعات النافذة والتعليمات والمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة.

- تشمل البيانات التي قد تتم معالجتها، على سبيل المثال لا الحصر:
- بيانات الهوية والتعريف الشخصية؛
- بيانات الاتصال والإقامة؛
- البيانات المالية والمصرفية والائتمانية؛
- بيانات العمل والدخل؛
- بيانات المعاملات والخدمات المصرفية؛
- وأي بيانات أخرى لازمة لتقديم الخدمات المصرفية أو للامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية.

9.2 أغراض المعالجة

تتم معالجة البيانات الشخصية للأغراض التالية:

إدارة العلاقة التعاقدية والخدمات المصرفية

للتحقق من الهوية، وفتح وتشغيل الحسابات، وتقديم وإدارة المنتجات والخدمات المصرفية والرقمية، وتنفيذ التعليمات ،والطلبات والمعاملات.

الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية

للامتثال لمتطلبات اعرف عميلك (KYC)، ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، وأي التزامات قانونية أو تنظيمية أخرى.

إدارة المخاطر والتقييم الائتماني

لإجراء عمليات التحقق والتقييم الائتماني وإدارة المخاطر، بما في ذلك تبادل المعلومات مع الجهات أو المؤسسات المرخصة أو المعتمدة قانونياً لهذا الغرض.

تحسين الخدمات وإدارة الجودة والأمن

لتحسين جودة الخدمات والأنظمة، وتعزيز أمن المعلومات، وإدارة المخاطر التشغيلية، ومنع الاحتيال وإساءة الاستخدام.

9.3 مدة الاحتفاظ بالبيانات

تُحتفظ البيانات الشخصية طوال مدة العلاقة المصرفية وبعد انتائها مع البنك، بالإضافة إلى المدد المطلوبة بموجب التشريعات النافذة والتعليمات والمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة

9.4 مشاركة البيانات مع أطراف ثالثة

أوافق على قيام البنك بمشاركة أو نقل البيانات الشخصية، داخل أو خارج المملكة الأردنية الهاشمية، مع الجهات أو الأطراف الثالثة التي يراها البنك ضرورية لتقديم الخدمات أو تنفيذ الالتزامات القانونية والتنظيمية أو التشغيلية، وذلك وفقاً للتشريعات النافذة والتعليمات والمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة وبما يتوافق مع سياسة الخصوصية المعتمدة لدى البنك.

ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بعمليات مشاركة أو نقل البيانات من خلال سياسة الخصوصية المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنكhttps://www.capitalbank.jo/en/institutional/privacy-policy

9.5 الإقرار والموافقة الرقمية

أقر وأوافق صراحةً على قيام البنك بمعالجة واستخدام ومشاركة بياناتي الشخصية للأغراض الإلزامية المشار إليها أعلاه، وأفهم أن عدم تقديم هذه الموافقة قد يؤدي إلى عدم تمكن البنك من تقديم بعض أو كافة الخدمات أو إتمام إجراءات فتح وتشغيل الحساب.

9.6 الإقرار والتوقيع

أقرّ بأنني قد قرأت وفهمت مضمون هذا الإقرار والموافقة على معالجة البيانات الشخصية، وأوافق بمحض إرادتي على ما ورد فيه، كما أقر بصحة ودقة البيانات والمعلومات المقدمة مني للبنك.

10. المعالجة الاختيارية (موافقة مستقلة)

تُعد الموافقات الواردة في هذا القسم اختيارية ولا تؤثر على إمكانية فتح الحساب أو الحصول على الخدمات المصرفية الأساسية.

أوافق على استخدام البنك لبيانات الاتصال الخاصة بي لإرسال الإشعارات والمعلومات والعروض التسويقية أو الترويجية المتعلقة بمنتجات وخدمات البنك أو الشركات التابعة له أو الشركاء المعتمدين، عبر وسائل الاتصال المختلفة، بما في ذلك الرسائل النصية، والبريد الإلكتروني، والإشعارات الإلكترونية، والتطبيقات الرقمية.

أوافق على تلقي الإشعارات والاتصالات التسويقية والترويجية، وأقر بحقي في سحب هذه الموافقة أو تعديل تفضيلات التسويق في أي وقت من خلال القنوات المعتمدة لدى البنك، وذلك دون التأثير على مشروعية المعالجة التي تمت قبل سحب الموافقة، وتشمل هذه القنوات على سبيل المثال لا الحصر:

- الفروع: من خلال زيارة أي فرع من فروع البنك؛
- مركز الاتصال: حيث يتم تسجيل ومعالجة الطلبات؛
- البريد الإلكتروني: info@capitalbank.jo.